القسم الأول

الـدَّلالـــة

أولًا : مدخل تعريفي.

ثانيًا: علاقة علم الدلالة بعلوم اللغة.

ثالثًا: العلاقات الدلالية بين الألفاظ.

١- الحقيقـــة والمجـــاز.

٢- الإطـــلاق والتقييد.

٣- العموم والخصوص.

٤- الاشـتراك اللفظـي.

٥- التـــــرادف.

٦- الأضـــــداد.

أولاً: مدخل تعريفي.

في حياة البشر علامات دالَّة على معانٍ تُرسم في عقولهم، فالغمامة علامة المطر، وحُمْرة الوجه علامة الخجل، واصفراره علامة الخوف أو المرض، وقد تدلُّ على هذه الأمور ألفاظٌ، وهذا التصوُّر اللفظي المقترن بالتصوُّر المعنوي، بانتقال الذهن من أحدهما إلى الآخر، هو ما يُطلق عليه اسم: دِلالة؛ بفتح الدال وكسرها، والفتح أشهر، وهي مصدر للفعل: دلَّ، وقد ورد هذا الفعل في القرآن الكريم بمعنى: هَدَى وأَرْشَدَ، كما في قوله تعالى: ﴿ ... هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾ [الصف ١٠] وقوله تعالى: ﴿ مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [سبأ ١٤]. وفي الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: الدّلالة ما يمكن أن يُستدلّ به، أو هو طلب الشيء من جهة غيره، وفي التعريفات للشريف الجرجاني: الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو: الدالّ، والثاني هو: المدلول. وقيل: الدلالة: ما يتوصَّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعاني، أو كدلالة الإشارات والرموز والكتابة على المعاني أيضًا، أو كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حيٌّ.

وعلم الدلالة علمٌ عربيٌّ قديم منذ نزول القرآن الكريم والتفاف العلماء حوله لمعرفة معانيه، فموضوع علم الدلالة هو المعنى، والمعنى هو ثمرة اللغة، حتى قيل: إن اللغة هي معنى موضوعٌ في صوت.

ولا فَرْق – إذن – بين الدلالة والمعنى، فالمعنى هو الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان، فكلُّ شيء له وجود خارج الذهن فإنه إذا أُدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق ما أُدرك منه، فإذا عبَّر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعبّر به عن هيئة تلك الصور الذهنية في أفهام السامعين وآذانهم.

وعلم الدلالة يدرس اللغة في صورتيها: المنطوقة والمكتوبة، أو ما يُعرف حديثًا بالرمز اللغوي، ولا علاقة له بالرموز غير اللغوية، وهي ما يستعمله الإنسان من حركات وإشارات للدلالة على معنى من المعاني.

وعلم الدلالة هو أحد الفروع الخمسة لعلم اللغة الحديث؛ وهي: علم الأصوات Phonology، وعلم الصرف Morphology، وعلم النحو Syntax، وعلم الدلالة Semantic، وعلم المعجم Lexical، أمَّا علم الأصوات فهو العلم الذي يُعنى بالأصوات الإنسانية شرحًا وتحليلًا، ويُجرى عليها التجارب دون نظر خاصّ إلى ما تنتمي إليه من لغات، ثم يبيِّن أثر تلك الأصوات في اللغة ووظائفها من الناحية التطبيقية.

وأمَّا علم الصَّرف فهو العلم الذي تُعرف به الأبنية المختلفة للكلام وما يشتق منه، كالفعل، والاسم، والمشتقات، والمصادر، والنسب، والتصغير، والجموع، فهو يدرس مفردات اللغة مستقلّة عن علاقاتها في الجملة، كما يوضِّح التغيرات المختلفة التي تلحق بهذه المفردات، كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والاشتقاق والجمود وغيره من قضايا بناء الكلمة.

وأمَّا علم النحو فهو العلم الذي يُعرف به أمران: الأمر الأول هو: أحوال أواخر الكلمات إعرابًا وبناءً، وهو ما يُعرف عند بعض المحدثين بعلم الإعراب. والأمر الثاني هو: النظام التركيبي للجملة، وهو ترتيبها ترتيبًا خاصًّا بحيث تؤدِّي كلّ كلمة فيها وظيفة معيَّنة، فإذا اختلَّ هذا الترتيب اختلَّ المعنى المراد، ويُعرف عند بعض المحدثين بعلم التراكيب.

وأمَّا علم الدلالة فهو العلم الذي يبحث في المعنى أو في الشروط

الواجب توافرها في الرمز اللغوي حتى يكون قادرًا على حمل المعنى، وهو ثمرة علوم اللغة والغاية من دراستها.

وأمَّا علم المعجم فهو العلم الذي يبحث في مفردات اللغة التي وُضعت في كتاب، مبيِّنًا طريقة البحث في هذا الكتاب والمنهج الذي سار عليه، كما أنَّه يبحث تاريخ المعاجم للغة ما من اللغات الحيّة ونشأتها، وتطورها، وجوانبها الإيجابية والسلبية ومدى الاستفادة منها في توظيف مفردات اللغة. وهذه العلوم الخمسة مرتبطٌ بعضها ببعض، وآخذٌ بعضها برقاب بعض، والعلاقة بينها علاقة وطيدة لا تنفصم عُراها، ولا يستغني أحدها عن الآخر، وهذا ما سوف نبيِّنه في المبحث الآتي:

ثانيًا: علاقة علم الدلالة بعلوم اللغة الأخرى

١- علاقة علم الدلالة بعلم الأصوات:

من المعروف أن اللغة نظام من الرموز الصوتية، أو كما عرَّفها ابن جني: أصواتٌ يعبِّر بها كلّ قوم عن أغراضهم، والعلاقة بين الرموز الصوتية والمعنى أو المدلول علاقة وطيدة تتضح في الظواهر الصوتية الآتية:

أ- **الإبدال**، وهو ظاهرة صوتية يترتب عليه تقارب في المعنى بين الكلمتين اللتين حدث فيهما الإبدال، فالهزّ والأزّ متقاربان في المعنى، وهما أيضًا متقاربان في اللفظ، والهمزة والهاء متقاربتان في المخرج، وفي القرآن الكريم: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [مريم ٨٣] أي تهزُّهم هزًّا. وكذلك العَسْف والأَسْف: الأخذ بالقوَّة، والتبادل الصوتي بين العين والهمزة واقع بسبب التقارب في المخرج، وقد يحدث الإبدال الصوتي للتفرقة بين اللفظين في المعنى أو الدلالة، ومن ذلك قولهم: الخضْم

والقضم، فالخضم لأكل الرَّطْب؛ كالبطيخ والقِثَّاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقَضْم للصلب اليابس؛ نحو: قضمت الدابَّة الشعير، وفي الحديث الشريف: (**قد يُدرك الخَضْم بالقَضْم**)؛ أي قد يُدرك الرخاء بالشدَّة واللين بالشظف، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، وكذلك النضخ؛ بالحاء والنضج؛ بالخاء، فجعلوا النَّضْخ للماء أقوى من النضح؛ قال تعالى: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾ [الرحمن ٦٦]، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف والخاء لغلظها لما هو أقوى من الماء. ومن ذلك أيضًا: القدُّ؛ بالدَّال: القطع طُولًا، والقطّ؛ بالطاء: القطع عَرْضًا؛ وذلك أنَّ الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعًا له من الدال، فجعلوا الطاء لقطع العَرْض؛ لقربه وسرعته، والدَّال المماطلة لما طال من الأثر؛ وهو قطعه طولًا، فالصوت الرخو له علاقة بالمعنى الرخو، والصوت الغليظ له علاقة بالمعنى الصَّلْب.

ب- **التنغيم**، وهو ظاهرة صوتية له علاقة قوية بالمعنى، والتنغيم هو (رفع الصوت وخفضه) أو (إطالته وتقصيره) من أجل الوصول إلى دلالة محدَّدة يقصد المتكلِّم أن تصل إلى السامع؛ كالتعجب أو الاستفهام أو السخرية أو التأكيد أو التحذير، وقد التفت إليها من القدماء ابن جني بقوله: «وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: (كان والله رجلًا) فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها؛ أي رجلًا فاضلًا أو شجاعا أو كريمًا، وكذلك تقول: (سألناه فوجدناه إنسانًا)، وتمكِّن الصوت بـ(إنسانًا) وتفخِّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمْحًا أو جوادًا، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: (سألناه وكان إنسانًا)، وتزوي وجهك وتقطِّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو بخيلًا. ومن التنغيم في

القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ ﴾ [يوسف ٢٩]، فتنغيم كلمة (يوسف) بما يفيد النداء، وتنغيم فعل الأمر (أَعْرِض) بما يفيد الحسم وعلو نبرة الصوت، في الوقت نفسه تنغيم فعل الأمر: استغفري بما يفيد اللين وخفض الصوت يُبرز المعنى ويبيِّن الفرق في مخاطبة يوسف ومخاطبة امرأة العزيز، أو في مخاطبة المملوك وسيدة القصر بما يناسب مقام كل منهما. وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [الممتحنة ١]، حُذفت همزة الاستفهام من قوله تعالى: ﴿ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ ﴾ واكتفى بالتنغيم لإظهار الاستفهام الذي يحمل معنى الاستنكار، ومثله في الشعر قول الشاعر:

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ

أي: أُتحبُّها؟ وقولُ الكُميت:

طرِبْتُ وما شوقًا إلى البِيضِ أطربُ ولا لعبًا منِّي وذو الشيبِ يلْعَبُ؟

أراد: أَوَ ذو الشيب يلعبُ؟ بصيغة الاستفهام.

جـ- التفخيم والترقيق، وهما ظاهرتان صوتيتان لهما علاقة وطيدة بالدلالة، فتحويل الصوت المفخَّم إلى صوت مرقَّق يترتب عليه بالضرورة اختلافٌ في الدلالة، فالفعل: صَعِد، بالصاد المفخَّمة يختلف في معناه عن الفعل: سَعِد؛ بالسين المرقَّقة، والطاء في كلمات مثل: أطاح، طلّ، طين إذا رُقِّقت تحولت إلى: أتاح، تلّ، تين وترتب على ذلك تغير في المعنى، وكذلك الضاد في كلمات مثل: نَقْض، ضجَّ، ضالّ، ضِعة إذا رُقِّقت تحولت إلى نَقْد، دجَّ، دالٌّ، دعة ونتج عن ذلك أيضًا تغير في المعنى. والقاف في (قال) وهي

مُفخمة إذا رُقِّقت صار الفعل: كال؛ بالكاف المرقَّقة وترتب عليه أيضًا تغيُّر في المعنى.

٢- علاقة علم الدلالة بعلم الصرف:

التفت الصرفيون إلى بيان الجانب الدلالي لبعض الصيغ الصرفية، ومن كثرة ترديدهم لهذا الجانب الدلالي صار كأنه قاعدة مطَّردة في كلّ كلمة تأتي على وزن صرفي معيَّن، ومن القواعد الصرفية الدلالية التي قنَّنها الصرفيون:

أ- الاسم يفيد الثبوت، والفعل يفيد التجدُّد والحدوث، ويظهر ذلك جليًّا في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف ١٨]، فإن أحدًا لا يشك في امتناع الفعل ههنا، فلو قلنا: (كلبهم يبسط ذراعيه) لا يؤدِّي الغرض، لأن الفعل يقتضي المزاولة والتجدُّد في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير مزاولة وتجدُّد، وهذا ما يُناسب الموقف الذي كانوا فيه. ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك ١٩] قال الزمخشري: فإن قلْتَ: لِمَ قيل: (ويقبضن) ولم يقل: (وقابضات) لأن الأصل في الطيران هو صفّ الأجنحة، فالطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مدّ الأطراف وبسطها، وأمَّا القبض فطارئ على البسط، فكان الصفُّ بصيغة الاسمية للدلالة على الثبوت، والقبض بصيغة الفعلية للدلالة على التجدد والحدوث.

ب- أيُّ زيادة في المبنى يتبعها بالضرورة زيادة في المعنى، فالفعل: غلق لا يؤدِّي المعنى الموجود في الفعل: غَلَّق، كما في قوله تعالى: ﴿ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ ﴾ [يوسف٢٣] قال المفسرون: فيه مبالغة وتكثير، ودليل على إحكام المغلوق. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة ٤] ، قرأ عاصم

والكسائي وغيرهما بالألف (مَالِك)، وقرأ الباقون (مَلِك) بغير الألف، فمالك، بالألف تدلّ على اختصاصه – عز وجلَّ – بالمِلْكية، ومَلِك، بدون الألف دلَّت على اختصاصه – عز وجلَّ – بالسِّيادة، كما يقولون: هو مَلِك الناس.

جـ- تعدُّد المصدر للفعل الواحد قد يكون بسبب اختلاف المعنى، أي أنه قد ينصرف الذهن إلى معنى محدَّد لمصدر على صيغة محدَّدة، فالصوم والصيام مصدران للفعل: صام، وردت كلمة (الصوم) مرَّة واحدة في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم ٢٦] ، بمعنى الصمت، وكأنها لما كانت بمعنى الصمت جاءت على وزنه وخصَّها الله به، أمَّا الصيام فقد جاءت في القرآن الكريم تسع مرَّات بمعنى العبادة المعروفة، وكذلك: الضَّرُّ والضُّرُّ؛ بفتح الضاد وضمها: فهو بالفتح الضرر في كلِّ شيء، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد ١٦]، أمَّا الضُّرّ بالضمِّ فهو الضرر في النفس من مرض وهُزال، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء ٨٣]. ومن المصادر التي حدَّد الصرفيون معناها؛ لأنها جاءت على وزن معيَّن: المصادر التي جاءت على (فِعالة) فإنها تدلّ على حرفة أو ولاية، كما في قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة ١٩] . وكلّ مصدر جاء على وزن (فُعال) فإنه يدل على داء أو صوت، وكل مصدر جاء على وزن (فَعَلان) بفتح الفاء والعيْن فإنه يدلّ على الحركة والاضطراب، فقوله تعالى ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت ٦٤]، فالحيوان مصدر للفعل: حيا، جاء على وزن فَعَلان، للدلالة على أنَّ الآخرة فيها حركة وسعي ونشاط، وأنَّ الدنيا بالنسبة لها سكون وهمود ونقص.

د- صيغ المبالغة والصِّفة المشبَّهة قد تختلف في وزنها الصرفي فيؤدِّي ذلك إلى اختلاف في المعنى؛ قال المفسِّرون في قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [ق ٢]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص ٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ [نوح ٢٢]، لدينا ثلاث صيغ: فَعيل (عجيب)، وفُعال (عُجاب)، وفُعَّال (كُبَّار)، مرتَّبة ترتيبًا تصاعديًّا في المعني، فالعُجاب أبلغ من العجيب، والكُبَّار أبلغ منهما معًا، فأول المراتب: فَعيل، والأوسط: فُعال، والنهاية: فُعَّال.

هـ- اختلاف صيغ جموع التكسير قد يترتب عليها اختلاف في المعنى، فالكلمة المفردة قد تُجمع جمعيْن أو أكثر، وقد يكون في كلِّ جمع دلالة تختلف عن الأخرى، فعلى سبيل المثال: العين في القرآن الكريم جُمعت على (أعين) للدلالة على العين المبصرة، وجُمعت على (عيون) للدلالة على عين الماء، فمثال (الأعين) المبصرة قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾ [غافر ١٩]، وقوله تعالى: ﴿ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾ [المائدة ٨٣]، ومثال (العيون) منابع الماء قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر ١٢]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى ظِلَٰلٍ وَعُيُونٍ ﴾ [المرسلات ٤١]، والحمار جُمعت في القرآن الكريم على: (الحمير) للدلالة على الحُمُر الأهلية المستأنسة، وجُمعت على (الحُمُر) للدلالة على الحُمر الوحشية غير المستأنسة، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾ [لقمان ١٩]، ومثال الثانى قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾ [المدثر ٥٠]. وانظر كذلك: العبد جُمع على (عبيد) للخدم، و(عباد) لمن يعبدون الخالق – عز وجلَّ –، والبيت جُمع على (أبيات) للشعر، و(بيوت) للسكن، والكافر جُمع على الكُفَّار وهو نقيض الإيمان، والكَفَرة لجحود النِّعمة.

٣- علاقة علم الدلالة بعلم النحو:

يقسِّم الدارسون المعاصرون النحو العربي قسمين: علم الإعراب، وهو يتعلَّق بضبط أواخر الكلم، وعلم التراكيب، وهو يتعلّق ببناء الجملة وتنسيقها، وكلا القسميْن مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بعلم الدلالة، ويكفي ما قاله النحويون قديمًا من أنَّ الإعراب فرع المعنى، كما عرَّف الزجَّاجي الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدَّر يأتي به العامل في آخر الكلمة للدلالة على المعاني. وفي إطار العلاقة القوية بين الإعراب والمعنى يقول ابن جني: إن الإعراب له أثر في إظهار المعنى، ولو تقدَّم المفعول على الفاعل كما في: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر؛ الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام نظامًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه. ويقول أحمد بن فارس: الإعراب يُعرف به الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد.

ومن دلالة الحركة الإعرابية على المعنى قول الله – عز وجلَّ -: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ [الواقعة ٨٣-٨٤]، فالتنوين في (حينئذٍ) جاء عوضًا عن جملة محذوفة بعدها، والمعنى: وأنتم حين إذا بلغت الروح الحلقوم تنظرون. وفي إطار العلاقة الوثيقة بين النحو والدلالة يحكي لنا الكسائي أنه اجتمع مع أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم تلميذ أبي حنيفة عند الخليفة هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذمُّ النحو، فأردت أن أعلمه فضل النحو، فقلت له: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعًا، فقال له هارون الرشيد: أخطأت، وكان له علمٌ بالعربية، فاستحيا أبو يوسف وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذى يؤخذ بقتل الغلام هو الذي

قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة؛ لأنه فعل ماضٍ، فأمَّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك، بالنصب بلا إضافة فإنه لا يؤخذ؛ لأنه مستقبل لم يكن بعدُ، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ [الكهف ٢٣]، فلولا أنَّ التنوين مستقبل ما جاز فيه (غدًا)، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو(١). فالذي يكشف عنه هذا النصّ أنّ إعمال اسم الفاعل بالتنوين: أنا قاتلٌ غلامَك ربط الحدث بالمستقبل فلا جناية عليه؛ لأن الحدث لم يقع بعد، أمَّا عدم إعمال اسم الفاعل بالإضافة وعدم التنوين: أنا قاتلُ غلامِك فقد ربط الحدث بالماضي، فصار القتلُ حدثًا واقعًا، ومن هنا وجبت عليه الجناية.

إن للحركات الإعرابية دورًا في تحديد مدلول الكلمة في داخل الجملة، وبدون هذه الحركات يتداخل المعنى في ذهن المتلقِّي ويضطرب، ويظهر ذلك جليًّا في بعض آيات القرآن الكريم؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ [التوبة ٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾ [البقرة ١٢٤]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر ٤١]. فلولا الحركات الإعرابية لفُهمت هذه الآيات على غير وجهها، كما جاء فى قراءةٍ نُسبت لعبد الله بن عبَّاس: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾ برفع إبراهيم ونصب ربَّه، وفي توجيه الدلالة على ذلك قال بعض المفسِّرين: دعا إبراهيم ربَّه بكلماتٍ من الدُّعاء، ليعلم هل يُجيبه إليهن أم لا. [انظر: الكشَّاف والبحر المحيط]. أمَّا فيما يتعلَّق بتركيب الكلمات داخل الجملة فإن النحو يشترط أن توضع الكلمات في شكلها الصحيح الذي يحقِّق لها سلامة المعنى، فسلامة التركيب النحوي ينتج عنه سلامة المعنى، فلو قلنا: إنَّ الله

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٦/ ٢١١-٢١٢.

يدافع عن الذين آمنوا، فهذه الجملة تمثِّل أمرين: معنى تامًّا، وعلاقات نحوية سليمة، وأي خلل في هذا التركيب كأن نقول: (يدافع إنَّ الذين عن الله آمنوا) يترتب عليه خلل في المعنى، وما إنْ يتحقَّقْ لها سلامة التركيب يأتِ المعنى واضحًا.

وممَّا تحقَّق له تمام المعنى وسلامة البناء النحوي على الرغم مما فيه من تقديم وتأخير:

قول الشاعر:

لا طيبَ للعيشِ ما دامتْ مُنغَّصةً لذَّاتُــه بادِّكــارِ المـوتِ والهَــرَمِ

وقول الشاعر:

ألا يا اسْلمي يا دارَ ميّ على البِلَا ولازالَ مُنْهَلًّا بجرعَـائِك القطْرُ

وقوله:

سَلي إنْ جهلتِ الناسَ عنا وعنهمُ فليسَ ســواءً عــالمٌ وجَهــولُ

٤- علاقة علم الدلالة بعلم المعجم:

إن أي معجم لأية لغة وُضع أساسًا للكشف عن معاني كلمات هذه اللغة، وللكلمة في المعجم معنيان: معنى في ذاتها، ومعنى عندما تتركَّب مع غيرها من كلمات، أي أن الكلمة لها في المعجم معنى عام شائع متعدِّد، ولكنها عندما تتركَّب مع غيرها تكتسب معنى محدَّدًا ذا دلالة واحدة، فالفعل: يقصُّ يشتمل على ثلاثة معانٍ: يحكي، يقطع، يتتبع، ولكنه في الاستعمال اللغوي يشتمل على معنى واحد؛ كقولنا: الراوي يقصُّ الحادثة؛ وكقولنا: الرجلُ يقصُّ الشَّعْر، وكقولنا: البدويّ يقصُّ الأثر.

وتتكون الوحدة المعجمية التي تُبنى عليها مداخل المعجم من:

١- الكلمات المفردة؛ نحو: كتاب، وكُتُب، ومكتبة... إلخ.

٢- الكلمات المركَّبة، والمركَّب في اللغة أنواع: - التركيب المزجي: نحو: بعلبك، وحضرموت. – التركيب الإسنادي؛ نحو: تأبَّط شرًّا، وشاب قرناها. – التركيب الوصفي: السكة الحديد، والمسجد الجامع، والطريق السريع – التركيب الإضافي، نحو: شبه الجزيرة، ورأس المال، ووجه النهار، وعين الشمس، ولسان الحال، وكبد السماء، وأنف الجبل... إلخ.

٣- الكلمات المنحوتة أو الملصقة، نحو: البسملة، والهَدْرجة، والأكسدة، والبرمائى، والأفرآسيوي، والحوقلة، والسَّبْحلة، والحَسْبلة... إلخ.

٤- التعبيرات السياقية؛ نحو: شعرة معاوية، عصا موسى، ذئب يوسف، خاتم سليمان، جزاء سِنِّمار، خُفَّا حُنَيْن، قميص عثمان، بيضة الديك، بقرة بني إسرائيل، أسنان المشط، سفينة نوح، صبر أيوب... إلخ.

وقد حصر المعجميون أهم وظائف المعجم فيما يأتي:

١- بيان المعنى، عن طريق التعريف أو ذِكر المرادف أو المضاد.

٢- بيان كيفية نطق الكلمة وكيفية كتابتها عن طريق ضبط الكلمة بالشكل أو بذكر كلمة على وزنها ومثالها.

٣- بيان الأصل (الجذر) الاشتقاقي للكلمة، لمعرفة الأصلي والزائد من حروفها، والمُبدل وغير المُبْدل من هذه الحروف؛ نحو: التهمة، والأقوات، والميناء، والمسكين، والملائكة، والميدان، والتابوت... إلخ.

٤- بيان المعلومات الصرفية للكلمة، كضبط عين المضارع، وذكر الجموع الخاصة بالكلمة، وبيان ما يُذكَّر وما يؤنَّث من هذه الكلمات، وما لزم البناء للمجهول من الأفعال.

٥- تقديم المعلومات الموسوعية المتعلِّقة بالأعلام والحيوانات والنباتات، والأحداث التاريخية، والمصطلحات العلمية والفقهية وغيرها.

٦- بيان مستوى اللفظ ودرجته في الاستعمال اللغوي، هل هو فصيحٌ، أو مُولَّد، أو دخيل، أو مُعرَّب، أو لهجة من لهجات العرب، أو من لغة العامَّة، أو خطأ شاع استعماله بين الخواصّ من أهل اللغة.

ممَّا سبق تتضح لنا العلاقة الوثيقة بين المعجم والدلالة، فالمعجم بمثابة البنك أو المكنز المشتمل على ألفاظ اللغة، ولا قيمة لألفاظ اللغة إلا بالاستعمال، فإنَّ حياة اللغة في استعمال مفرداتها، وما وُضعت الألفاظ في المعجم لتظلّ حبيسة فيه، وإنما لكي تُستعمل، وتخرج من محبسها، ويتحدَّد معناها من خلال سياقها الذي وُضعت فيه.

ثالثًا: العلاقات الدلالية بين ألفاظ العربية

تقوم العلاقات الدلالية بين ألفاظ اللغة العربية على ستة جوانب هى: الحقيقة والمجاز، والإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص، والاشتراك اللفظي، والترادف، والأضداد.

١- الحقيقة والمجاز

* الحقيقة

أُخِذتْ من قولنا حقَّ الشيءُ: إذا وجب، والشيء المحقَّق هو المُحكم، ويُقال: هذا ثوبٌ محقَّق النَّسْج؛ أي مُحكمه، وقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الزمر ٧١]؛ أى ثبتت. والكلام الحقيقي في اللغة هو الذي وضع على أصل استعماله لا على الاستعارة أو التمثيل أو التقديم أو التأخير؛ كقول القائل: الله واحدٌ، وأحمد الله على نِعَمه.

وفي تعريف دقيق لابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ) يقول: الكلام الحقيقي ما أُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، كما في قولهم: ملكْتُ عبدًا، ودخلْتُ دارًا، وبنيْتُ حمَّامًا، فهو كلام حقيقي لا استعارة فيه ولا مجاز.

ويعرِّف عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) الكلام الحقيقي بأنه كل كلمة أُريد بها ما وقعت له في وَضْع وَاضِع، وإن شئت قلت: في مواضعة وقوعًا لا تستند فيه إلى غيره، كلغة تحدث في قبيلة من العرب، أو في جميع العرب، أو في جميع الناس، ويدخل فيها الأعلام منقولةً كانت كزيد وعمرو، أو مرتجلة؛ كغَطَفان، ألا ترى قولك: الخبر هو ما احتمل الصدق والكذب، فهذا التعريف لا يخصُّ لسانًا دون لسان، ولذا فهو كلام حقيقي.

وأكثر كلام العرب حقيقي، وهو كذلك أكثر ما في القرآن الكريم وأحاديث رسول الله ﷺ وشعر العرب.

يقول الزركشي: ولا خلاف أنَّ كتاب الله يشتمل على الحقائق، وهي كل كلام بقي على موضوعه، كالآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه، والدالَّة على أسمائه وصفاته؛ كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ ﴾ [الحشر ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [النمل ٦٠]، ﴿ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ [النمل ٦١]، ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [النمل ٦٢]، ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [النمل ٦٣]، ﴿ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [النمل ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [يس ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴾ [الواقعة ٥٨]، ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴾ [الواقعة ٦٣]، ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴾ [الواقعة ٦٨]، ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ﴾ [الواقعة ٧١]، قال ابن جنِّي: وأمَّا قول الله عز وجلَّ ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء ١٦٤]، فليس من باب المجاز في الكلام؛ بل هو حقيقة.

وينقسم الكلام الحقيقي إلى ثلاثة أقسام:

١- الكلام الحقيقي اللغويّ.

٢- الكلام الحقيقي العُرْفي.

٣- الكلام الحقيقي الشَّرْعي.

* فالكلام الحقيقي اللغوي هو استعمال اللفظ فيما وُضع له أولًا، كلفظ «التين» الموضوع للنبات المعروف بهذا الاسم، وكذلك: الهدهد، واليقطين، والنَّمل.

* والكلام الحقيقي العُرْفي هو ما تعارف عليه الناس واتفقوا في استعماله من ألفاظ لها مدلولها الخاص عندهم، أو هو استخدام اللفظ فيما وُضع له بعُرْف الاستعمال، فلفظة (الدابَّة) تُطلق في اللغة على كل ما يدبّ على الأرض من إنسان وحيوان وغيرهما، ولكنَّ العُرف قصر استعماله على ذوات الأربع من الحيوانات فقط، وكذلك كلمة (اللحم) تُطلق في اللغة على كلِّ أنواع اللحوم بما فيها الأسماك المستخرجة من البحار؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾، ولكن العُرْف فرَّق بين اللحم والسمك وخصَّ اللحم بلحوم الحيوانات المباحة، فلو أقسم رجلٌ أنه لن يأكل اللحم ثم أكل سمكًا فإنه غير حانث بحكم العُرْف اللغوي، وكذلك الغائط فإنه في الأصل للمكان المنخفض من الأرض التى تُقضى فيه الحاجة غالبًا، وأطلقه العُرف على الخارج المستقذر من الإنسان.

* والكلام الحقيقي الشرعي هو استعمال اللفظ فيما وُضع له في الشرع؛ مثل: الصلاة والصوم والحج والزكاة وغيرها من المصطلحات الشرعية التي استقرت في القلوب والعقول. فالصلاة في اللغة الدعاء، كما في قول الأعشى:

تقــول بنتــي وقــد قرَّبْتُ مُرْتحِـلًا

يا ربُّ جنِّب أبي الأوصابَ والوَجَعا

عليكِ مثلُ الذي صلّيْتِ فاغتمضـي

نومًا فـإنَّ لجَنْبِ المــرء مُضْطَجــعا

وأَمَّا الصلاة في الشرع فهي أركان مخصوصةَ وأذكار معلومة بشرائط محصورة في أوقات مقدَّرة.

والصيام في اللغة: الإمساك، وكلُّ مُمْسِك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم، ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

خــيلٌ صـيامٌ وخـيلٌ غيرُ صــائمةٍ

تحت العَجاج وأخرى تعلُكُ اللُّجُما

* وأمَّا الصيام في الشرع فهو إمساكٌ مخصوص عن الأكل والشرب والجماع من الفجر إلى المغرب مع النيَّة.

هناك من الكلام ما لا مجاز فيه البتَّة:

١- الأعلام التي وُضعت للتمييز بين الذوات، وليس للتمييز بين الصفات؛ كلفظ «الله» للدلالة على الذات العليَّة، وكذلك «ٱلرَّحۡمَٰنَ» اسمٌ لله - عز وجلَّ -، وكان لليهود كاهنٌ باليمامة يُسمُّونه «الرحمن»، فأنزل الله على رسوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء ١١٠].

٢- الأسماء التي تقتصر في الدلالة على المقصود منها فحسب، كلفظ: كلّ، وبعض، ومعلوم، ومجهول، وفوق، وتحت، وغيرها من الألفاظ التي لا يدخلها المجاز.

٣- الحروف، وذلك لأن الحرف مفهومه غير مستقلّ بنفسه، بل لابدّ أن يُضمّ إلى غيره لتحصل به الفائدة، أي أن الحرف لا يفيد معناه وحده، بل لا يفيده إلا بذكر متعلِّقه، فإذا لم يُفد وحده فلا يدخله المجاز، أمَّا إذا انضمَّ إلى متعلَّق كان مستعملًا في المجاز، ومثال هذا قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه ٧١]، فحرف الجر (في) في الأصل للظرفية، واستعمل هنا مجازًا بمعنى (على)؛ لأن متعلقها؛ وهو الفعل: (لأصلبنكم) غير مناسب لها، فكانت مجازًا؛ لأنها استعملت في موضع: (على).

وخلاصة القول أن علامة الكلام الحقيقي تبادر الذهن إلى فهم المعنى من غير قرينة.

* المجاز

أُخذ من قولهم: جاز يجوز: إذا مضى على وجهه، يُقال: جاز فلانٌ الموضع وأجازه: سار فيه وسلكه، وقطعه، والمجاز: الانتقال من حيِّز إلى حيِّز.

فالمجاز هو استعمال اللفظ لغير ما وُضع له، كأننا اجتزنا المعنى الأصلي للفظ إلى معنى آخر، وليس معنى الاجتياز أننا نهمل المعنى الأصلي، بل إن هناك وشيجة تربط بين المعنيين: الأصلي والمجازي.

وفي تعريف دقيق للمجاز عند عبدالقاهر يقول: المجاز: مَفْعَل من: جاز الشيء يجوزه، إذا تعدَّاه، وإذا عُدل باللفظ عمَّا يوجبه أصل اللغة، وُصف بأنه مجاز، على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وُضع فيه أوَّلا.

وكلُّ كلمة جُزْتَ بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له،

من غير أن تستأنف فيها وضعًا، لملاحظة بين ما تُجُوّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعت له في وضع واضعها، فهي مجاز.

وقد اشترط عبدالقاهر لنقل اللفظ من الحقيقة إلى المجاز أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة المعنى الأصلي أو الحقيقي للفظ، نحو «اليد» تقع للنِّعمة مجازًا، وأصلها الجَارحَة، ومن شأن النعمة أن تصدر عن «اليد»، ومنها تصل إلى المقصود بها، وفي ذكر اليد إشارة إلى مصدر تلك النعمة الواصلة إلى المقصود بها والموهوبة هي منه. وكذلك الحكم إذا أُريد باليد القوة والقدرة؛ لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطش والأخذ والدفع والمنع والجذب والضرب والقطع، وغير ذلك من الأفاعيل التي تخبر عن وجوه القدرة وتنبئ عن مكانها، ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئًا لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة بوجهٍ[1].

سبب العدول إلى المجاز:

يقول ابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ): وإنما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لأسباب ثلاثة: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. ويضرب لذلك أمثلة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي.

* فمن القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ ۖ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الأنبياء ٧٥]، أمَّا السَّعة فلأنه زاد في اسم الجهات والمحالّ اسمًا؛ وهو الرحمة. وأمَّا التوكيد فإن الله - عز وجل - أخبر عن الاسم (المعنى)؛ وهو الرحمة، بما يخبر عن الاسم (الذات)؛ وهو المحلّ؛ فالرحمة صارت محلًّا. وأمَّا التشبيه، فإن الله - عز وجلَّ - شبَّه الرحمة ببناء يجوز دخوله.

(١) أسرار البلاغة ٣٩٥.

* ومن الحديث الشريف ما حكاه أنس بن مالك ﷺ: أنه كان فزعٌ بالمدينة المنوَّرة ذات ليلة، فاستعار رسول الله ﷺ فرسًا لنا يُقال له: مندوب، فأسرع إلى مكان الفزع فلم يجد شيئًا، فقال - عليه الصلاة والسلام -: ما رأينا من فزع، وإن وجدناه - أي الفرس - لبحرًا[1].

فالمعاني الثلاثة موجودة فيه؛ أمَّا الاتساع فلأنَّه ﷺ زاد في أسماء الفرس اسمًا آخر؛ وهو البحر، وقد استعمله الشعراء بعد ذلك، فمن ذلك قول ابن جني:

علوْتَ مَطَا جَوادِك يوْمَ يومٍ وقد ثُمِدَ الجيادُ فكان بَحْرَا[2]

أي أنَّ فرسك إذا سما بغُرَّته كان فجرًا، وإذا جرى إلى غايته كان بحرًا.

وأمَّا التشبيه فإنه ﷺ شبَّه جري الفرس في كثرته وتتابعه كجري الماء. وأمَّا التوكيد فإنه ﷺ شبَّه المخلوق غير الدائم (العَرَض)، وهو الفرس بالدائم (الجوهر) وهو البحر، فالفرس ينفد جريه لأنَّه عَرَض، والبحر لا ينفد ماؤه لأنَّه جوهر، ولذا قال الأصمعي: يُقال للفرس بحر إذا كان واسع الجري، أو لأنَّ جريه لا ينفد كما لا ينفد ماء البحر.

* ومن الشعر قول كثيِّر عزَّة:

ووجْهٍ كأنَّ الشمسَ حَلَّتْ رداءهَا

عليه نقيِّ الخدِّ لم يتخَدَّدِ

فالاتساع والتوكيد والتشبيه في قوله: كأنَّ الشمس حلَّت رداءها؛ فقد جعل للشمس رداءً، وهو استعارة للنور.

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد.

(٢) الخصائص ٢/ ٤٤٤.

* ومن الشعر أيضًا قول الحارث بن خالد المخزومي في محبوبته (عثمة):

تغلغلَ حبُّ عَثْمةَ في فؤادي فباديه مع الخافي يَسيرُ

فالاتساع يظهر في قوله: تغلغل، وذلك أنَّه لَمَّا وصف الحبّ بالتغلغل فقد اتسع به، وأمَّا التشبيه فقد شبَّه الشاعر ما لا ينتقل ولا يزول بما يزول وينتقل، وهو تَغَلْغُل الحبِّ وأمَّا التوكيد فإن الشاعر أخرج قلبه من الضعف العَرَضي إلى القوة الجوهرية.

* ومن القرآن الكريم أيضًا: قوله سبحانه: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف ٨٢]. ففيه المعاني الثلاثة: الاتساع، والتشبيه، والتوكيد، أمَّا الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصحّ في الحقيقة سؤاله؛ فالسؤال يكون لأهل القرية لا للقرية. وأمَّا التشبيه فلأن القرية شُبِّهت بإنسان يصحّ سؤاله، وأمَّا التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنَّ إخوة يوسف ضمنوا لأبيهم - عليه السلام - أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم. وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر؛ أي لو سألت هذه الجمادات لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت إنسانًا من عادته الجواب[1].

وهناك أسباب أخرى للعدول إلى المجاز غير التي ذكرها ابن جنِّي (الاتساع والتشبيه والتوكيد)، وهي:

١- العدول عن اللفظ الحقيقي بسبب ثِقَله، فكلمة: الخنفقيق تعني في اللغة: الداهية، ولَمَّا كان هذا اللفظ ثقيلا على اللسان؛ لاجتماع هذه الأمور الثلاثة فيه: ثقل الحروف والوزن وتنافر التركيب حَسُن العدول عنه إلى المجاز، وذلك بأن نقول: وقع فلان في داهية أو موت أو ما

(١) الخصائص ٢/ ٤٤٩.

أشبهه بدلاً من أن نقول: وقع فلان في الخنفقيق، ويدفعنا إلى ذلك أن الجوهري في صحاحه يقول: الخنفقيق: الداهية، والداهية: ما يصيب الإنسان من نوب الدهر. فإن مقتضى كلام الجوهري أن يكون كل واحد من اللفظين: الخنفقيق والداهية دالًّا على معنى النائبة.

٢- أن يُستحقر لفظ الحقيقة عن أن يُتلفَّظ به؛ وذلك لحقارة معناه، كما يُعبَّر بالغائط عن الخِراءة، كناية عنه باسم محلّه، لنفرة الطباع عن التصريح به، ففي المصباح المنير، مادة (غوط): ومنه قيل للمطمئن من الأرض: غائط، ولموضع قضاء الحاجة: غائط؛ لأن العادة أن يقضي حاجته في المنخفض من الأرض حيث هو أستر له، ثم اتُّسع فيه حتى صار يُطلق على النَّجو نفسه: الغائط. وارجع في ذلك إلى تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [النساء ٤٣].

* وقد يقع المجاز في مفردات الألفاظ فقط، ويُسمَّى المجاز الإفرادي كإطلاق الأسد على الشجاع، وقد يقع في تراكيب الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال ٢]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة ٢]، ففي الآيات الثلاث السابقة أُسند الفعل فيها إلى غير ما هو له، وهو السبب؛ فزيادة الإيمان من الله ﷻ حقيقة، وإسنادها إلى الآيات إسناد إلى السبب لا إلى الفاعل الحقيقي، وكذا الإضلال أُسْنِد إلى الأصنام؛ لأنها سبب الإضلال لا الفاعل الحقيقي، وكذلك إخراج الأثقال من الأرض، فالأرض سبب، والفاعل هو الله ﷻ. قال السُّبكي: وهذا النوع من المجاز يُسمَّى المجاز المركَّب أو المجاز الإسنادي، أو المجاز العقلي[1]. ومنه قول الصَّلَتان العبدي:

(١) الإبهاج في شرح المنهاج، للسُّبكي ٣/ ٧٥٣.

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيـ ـرَ كَـرُّ الغـداةِ ومَرُّ العشـيّ

فالفعلان: (أشابَ وأفنَى) أُسندا إلى غير ما هو لهما، وهو: كرُّ الغداة ومرُّ العشيّ، وهما سبب، والذي أشاب وأفنى في الحقيقة هو الله ﷻ.

وقد يقع المجاز فيهما جميعًا: المفردات والتراكيب؛ كقول القائل لمن سرَّته رؤيته: أحياني اكتحالي بطلعتك، فإنه استعمل الإحياء في السرور، والاكتحال في الرؤية، وذلك مجاز في المفرد، فكل لفظة على حدة مستعملةٌ في غير ما وُضع لها، ثم بعد ذلك أسند الإحياء إلى الاكتحال مع أن المحيي هو الله – تعالى –، وهذا مجاز في المركَّب.

موقف العلماء من المجاز:

أنكر عدد من العلماء القدامى المجاز في اللغة عامَّةً، وفي القرآن الكريم خاصَّةً، فقد أنكره أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر بن داود الأصفهاني الظاهري، وابن القاصّ الشافعي، وابن خويز المالكي، وغيرهم، وحجتهم في ذلك أن المتكلِّم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محالٌ على الله ﷻ، كما أنَّ المجاز أخو الكذب، والقرآن الكريم منزَّه عن ذلك. قال أبو إسحاق الإسفراييني: لا مجاز في لغة العرب[1].

واحتجَّ ابن داود الظاهري بأمريْن: المجاز لا يدلُّ بلفظه على المعنى الذي وُضع له، وإنما يحتاج إلى قرينة أو علامة، ولو ورد في القرآن الكريم لأدى إلى الإلباس، وهو لا يقع من الله ﷻ، والأمر الثاني أنه لو جاز وقوع المجاز في القرآن الكريم لجاز أن يُطلق على الله ﷻ أنَّه مُتجوِّز، لأن المتجوِّز هو من يتكلم بالمجاز.

(١) المزهر ١/ ٢٨٢.

أمَّا جمهور العلماء فقد قرَّروا أن المجاز واقع في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب - شعرًا ونثرًا -، بل إن الزركشي في البرهان يقول: ولو سقط المجاز من القرآن الكريم لسقط شطر الحسن[1].

وقد اتفق البلاغيون على أنَّ المجاز أبلغ من الحقيقة في الكلام، ولو وجب خلو القرآن الكريم من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد والتقديم والتأخير، وتثنية القصص، والحمل على المعنى. فقوله تعالى: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [الكهف ٧٧]، فالإرادة هي: الميل مع الشعور، والإرادة ممتنعة في الجدار؛ لكونه جمادًا، وقد أضافها الله ﷻ إلى الجدار، وأراد بذلك الإشراف على الوقوع، وهو مجاز أبلغ من الحقيقة. وقوله تعالى: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ ﴾ [الحج ٤٠]، فالصلوات لا تُهدم، وإنما أراد الله ﷻ به مواضع الصلوات، وعبَّر بالصلوات عنها على سبيل المجاز، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ومثله قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ وأصله: واسأل أهل القرية، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

قال السبكي: ومن أنصف نفسه، ونفى العصبية عن كلامه، أقر بأن القرآن الكريم مشحون بالمجاز، وكيف لا والمجاز من توابع الفصاحة، وبدائع كلام العرب، ولا يخلو القرآن الكريم من ذلك[2].

بل إن ابن جنِّي يقرِّر أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامَّة الأفعال، نحو: جاء الصيف، وانهزم الشتاء. ففيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه ما فيه من المجاز[3].

(١) البرهان ٢/ ١٥٩.
(٢) الإبهاج في شرح المنهاج ٣/ ٧٦٢.
(٣) الخصائص ٢/ ٤٤٤.

ولعبد القاهر الجرجاني كلام جيِّد في أهمية المجاز في القرآن الكريم واللغة، فهو يؤكد أولًا على أن أي جملة أخرجت الحكم المُفاد بها عن موضعه من العقل لضرْبٍ من التأوُّل فهو مجاز. فقولنا: ابتسم الربيع، يثبت للربيع الابتسام، وذلك خارج عن موضعه من العقل؛ لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصحّ في قضايا العقول، إلا أن ذلك على سبيل التأوُّل، وعلى العُرْف الجاري بين الناس، وهذا الضرب من المجاز كثير في القرآن الكريم، فمنه قوله تعالى: ﴿ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَاۗ ﴾ [إبراهيم ٢٥]، و﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة ٢] و﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ [الأعراف ٥٧] ومنه قول ذي الإصبع العدواني:

أهلَكَـنَا اللـيلُ والنهـارُ معًا والدهرُ يعدو مُصمِّمًا جَذَعَا

ويحذِّر عبد القاهر من البحث في المجاز بالتفريط أو بالإفراط، أمَّا التفريط فما تجد عليه قومًا في نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة ٢١٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه ٥]. فإن قيل لهؤلاء: إن الإتيان والمجيء انتقال من مكان إلى مكان، وصفة من صفات الأجسام، وأن الاستواء إن حُمل على ظاهره لم يصح إلا في جسم يشغل حيِّزًا ويأخذ مكانًا[1]، والله ﷻ خالق الأماكن والأزمنة، ومنشئ كل ما تصح عليه الحركة والنُّقلة والتمكن والسكون، وأنَّ المعنى على الحذف؛ هل ينظرون إلا أن يأتيهم أمر الله، وجاء أمر ربك، والاستواء هنا هو التمكُّن والمقدرة المطلقة، فالتفريط عند هؤلاء الذين عناهم عبدالقاهر هم أولئك الذين يقفون عند ظاهر الألفاظ ولا يؤوِّلون، ويلتزمون بالمؤدَّى الحقيقي للألفاظ، ويرى هؤلاء - كما يقول

(١) أسرار البلاغة ٣٩٢.

عبد القاهر - أن لزوم الظواهر فرضٌ لازم، وضرب الخيام حولها حتم واجب[1].

وأقلُّ ما كان ينبغي أن يعرفه هؤلاء المنكرون للمجاز أن القرآن الكريم لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها، ولم يُخرج اللغة عن دلالتها، هذا هو الأصل، ومازاد على ذلك من المجاز فقد أُتبع ببيانٍ من عند النبي ﷺ، وذلك كبيانه للصلاة والحج والزكاة والصوم. كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم، ولم يمنعهم ما يتعارفونه من التشبيه والتمثيل والحذف والاتساع.

فأمَّا الإفراط، فهو المبالغة والإغراب في التأويل، فهؤلاء يستكرهون الألفاظ على ما لا تُقلّه من المعاني، حتى يصل بهم الأمر إلى ترك السليم من المعنى إلى السقيم، وفي مثل هذا قال رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

وليس حمله روايته أو سرد ألفاظه، بل العِلْم بمعانيه ومخارجه، وطرقه ومناهجه، والفرق بين الجائز منه والممتنع.

وكان ينبغي على هؤلاء أن يعلموا أن الله ﷻ لم يرض لنظم كتابه الذي سمَّاه: هُدًى وشفاء، ونورًا وضياء، وحياة تحيا بها القلوب، وروحًا تنشرح عنه الصدور أن يكون فيه - القرآن - ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلاف البيان، وفي حدِّ الإغلاق والبعد من التبيان، وأنه - تعالى - لم يكن ليُعجز ويتحدَّى بكتابه من طريق الإلباس والتعمية، كما يتعاطاه المُلغز من الشعراء والمحاجي من الناس، كيف وقد وصفه الله عز وجل بأنه قرآن عربي مبين[2]؟!.

(١) أسرار البلاغة ٣٩١.

(٢) أسرار البلاغة ٣٩٤.

٢- الإطلاق والتقييد

* **الإطلاق** مصدر للفعل: أطْلَقَ، من قولهم: أطلقت الأسير، أي خلَّيته، وأطلق الناقة من عقالها، خلَّى سبيلها، والانطلاق: الذَّهاب، والطالق من الإبل التي يتركها الراعي لنفسه[١].

والإطلاق في الاصطلاح هو أن يُذكر الشيء باسمه لا يُقْرن به صفة ولا شرط ولا زمان ولا مكان ولا عدد، ولا شيء يشبه ذلك[٢].

* **أما التقييد** فهو مصدر للفعل: قيَّد، من قولهم: قيَّدْتُ الدابَّة: ربطتها، وقيَّدْتُ الكتاب: شكلته، والمقيَّد: موضع القيد من رِجْل الفرس، والخلخال من المرأة، والقِياد: حبلٌ تقادُ به الدابَّة[٣].

والتقييد في الاصطلاح هو أن يُذكر الشيء بقرين، فيكون ذلك القرين زائدًا في المعنى.

وقد عقد له أحمد بن فارس في كتابه: الصاحبي بابيْن: بابًا سمَّاه: باب الأسماء التي لا تكون إلا باجتماع صفات، وأقلها: ثنتان. وبابًا سمَّاه: باب خطاب المطلق والمقيَّد. كما عقد له الثعالبي في كتابه: فقه اللغة وسر العربية بابًا سمَّاه: في الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها، وجعل تحت هذا الباب أربعة فصول: فصل فيما روي منها عن الأئمة، وعن أبي عبيدة، وفصل في احتذاء سائر الأئمة تمثيل أبي عبيدة من هذا الفن، وفصل فيما يقاربه ويناسبه، وفصل في مثله. كما عقد السيوطي في المزهر النوع الثلاثين لمعرفة المطلق والمقيَّد من الألفاظ، وساق ما ورد عند ابن فارس والثعالبي وأضاف كثيرًا من الألفاظ التي استخرجها من المعاجم العربية

(١) اللسان: (طلق).
(٢) الصاحبي ٢٠٠.
(٣) اللسان: (قيد).

وكتب النوادر والأمالي، فساق من جمهرة اللغة لابن دريد، ومن أمالي أبي علي القالي، ومن أمالي ثعلب، ومن كتاب النوادر ليونس بن حبيب، ومن شرح المعلقات العشر لأبي جعفر النحاس[1].

والكلام المقيَّد على نوعين: المقيَّد اللغويّ، والمقيَّد الشرعي، فالمقيَّد اللغوي يتعلَّق بمعنى اللفظ فقط، والمقيَّد الشرعي يتعلَّق بالأحكام الشرعية المترتبة عليه.

الألفاظ المقيَّدة لغويًّا:

- الكأس: لا يُقال لها كأس إلا إذا كان فيها شراب، وإلا فهي زجاجة. انظر تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان ١٧].
- القلم: لا يقال له قلم إلا إذا كان مبريًّا، وإلا فهو أنبوبة. ومنه قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم ١].
- الرمح: لا يُقال له رمح إلا إذا كان عليه سنان، وإلا فهو قناة.
- العِهْن: لا يُقال له عهن إلا إذا كان مصبوغًا، وإلا فهو صوف. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة ٥].
- الرُّضاب: ماء الفم مادام في الفم فإذا فارقه فهو بُزاق.
- الكَمِيّ: الشجاع إذا كان شاكي السلاح، وإلا فهو بطَل.
- الظعينة: لا يُقال للمرأة ظعينة إلا ما دامت راكبة في الهودج. ومنه قول عمرو بن كلثوم: قفي قبل التفرُّق يا ظعينة.
- النادي: لا يُقال للمجلس النادي إلا إذا كان فيه أهله. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت ٢٩]، وقوله تعالى ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾ [العلق ١٧-١٨].

(١) المزهر ١/ ٣٣٦.

- البليل: لا يُقال للريح بليل إلا إذا كانت باردة ومعها ندى.
- العاتق: لا يُقال للمرأة عاتق إلا ما دامت في بيت أبويها.
- الشحيح: لا يقال للبخيل شحيح إلا إذا كان مع بخله حريصًا.
- الأُجاج: لا يُقال للماء المِلْح أُجاج إلا إذا كان مع ملوحته مُرًّا. ومنه قوله تعالى ﴿هَٰذَا عَذۡبٞ فُرَاتٞ سَآئِغٞ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞۖ﴾ [فاطر ١٢]، وقوله تعالى: ﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا فَلَوۡلَا تَشۡكُرُونَ﴾ [الواقعة ٧٠].
- الحُلَّة: لا تكون إلا ثوبيْن: إزار ورداء من جنس واحد، فإن اختلفا لم تُسمَّ حُلَّة.
- السَّجْل: لا يُقال للدلْو سجلٌ إلا ما دام فيها ماء قلَّ أو كثُر. ومنه الرجل الذي بال في المسجد وقوله – عليه الصلاة والسلام –: أريقوا على بَوْله سَجْلًا من ماء.
- التبر: لا يُقال للذهب تبر إلا ما دام غير مصوغ.
- الجحْفل: لا يُقال للجيش جحفل إلا أن يكون فيه خيل.
- الجبُّ: لا يُقال للبئر جبٌّ إلا أن يكون محفورًا بطبيعته، لا ما حفره الناس. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقۡتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلۡقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ [يوسف ١٠].
- السَّغَب: لا يكون سَغَبًا إلا إذا اجتمع فيه الجوع والتعب.
- الشُّواظ: لا يكون شواظًا إلا من النار والنحاس معًا، كما في قوله تعالى: ﴿يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمن ٣٥].
- الجِنازة: للميِّت إذا كان على النعش، ولا يُقال للميِّت وحده جنازة، ولا للنعش وحده جنازة.

* المقيَّد الشَّرعي: ضابطه أنَّ الله ﷻ إذا حكم في شيء بصفة أو شرط، ثم ورد حكم آخر مُطلقًا نُظر، فإن لم يكن له أصلٌ يُردُّ إليه إلا ذلك الحكم المقيَّد وجب تقييده به، ومن ذلك تقييد ميراث الزوجيْن بقوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۚ﴾ [النساء ١٢]. فكل ما أُطلق من المواريث في آيات أخر ينبغي أن يكون بعد تنفيذ وصية المُورِّث وسداد دَيْنه كما في الآية ١٢ من سورة النساء، وكذلك جاءت الشهادة مطلقة دون تقييد في البيع؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ﴾ [البقرة ٢٨٢]، وكذلك في دفع الأموال لليتامى: ﴿فَإِذَا دَفَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ فَأَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [النساء ٦]، ولكن الشهادة قُيِّدت بالعدالة في الرجعة والفراق والوصية، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق ٢]، وقوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [المائدة ١٠٦]. ولذا هنا وجب التقييد، فصارت العدالة شرطًا في الجميع؛ بما فيها البيع ودفع أموال اليتامى.

وكذلك كفَّارة القتل الخطأ جاءت مقيَّدة بتحرير رقبة مؤمنة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ وَدِيَةٞ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْۚ﴾ [النساء ٩٢]، وجاءت مطلقة في كفَّارة الظِّهار واليمين؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مِّن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ﴾ [المجادلة٣]، فصار الحكم مقيَّدًا في أن يكون العتق لرقبة مؤمنة في جميع الحالات؛ سواء أكان ذلك للقتل الخطأ أم للظهار أم لليمين الغموس.

وكذلك في تحريم أكل الدم، فقد جاء التحريم مطلقًا في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ﴾ [المائدة ٣]، ثم جاء مُقيَّدًا بالدم المسفوح في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ

خِنزِيرٍ ﴾ [الأنعام ١٤٥]. ولذا حدَّد الفقهاء الدم المحرَّم بأنه الدم المسفوح فقط، وذلك لأن من الدماء ما هو حلالٌ أكله، كما في حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – قال رسول الله ﷺ: «أُحِلَّ لنا ميتتان ودمان: أمَّا الميتتان فالحوت والجراد، وأمَّا الدَّمان فالكَبِد والطِّحال». فمذهب الفقهاء في ذلك هو حمل المطلق على المقيَّد في الجميع.

وفي الوضـــوء جاء مُقيَّدًا بغسل الأيدي إلى **المرافق**؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾ [المائدة ٦] وفي الآية نفسها جاء التيمم مطلقًا بمسح اليد؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ ﴾ [المائدة ٦]، دون ذِكْر: (إلى المرافق)، فقيَّده الفقهاء: (إلى المرافق) أيضًا في التيمم.

وفي الرِّدَّة عن الدِّين استدلَّ الفقهاء بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾ [المائدة ٥]. وهي آية مطلقة، وفي آية أخرى يقول تعالى: ﴿ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ ﴾ [البقرة ٢١٧]، وهي آية مقيَّدة، قُيِّدت بالموت على الكفر، فأوجب الفقهاء ردّ الآية المطلقة إليها، وألا يُقضَى بإحباط الأعمال إلا بشرط الموت على الكفر، وبذلك تكون آية البقرة قيَّدت آية المائدة.

٣- العموم والخصوص

* **العُموم** مصدر الفعل عمَّ، وعمَّ الشيءُ يعُمُّ عُمومًا: شَمِل الجماعة، يقال: عمَّهم بالعطيَّة، قال لبيد:

* وأجعلُ أقوامًا عُمومًا عَمَا عِمَا *

أي أجعل أقوامًا مجتمعين فِرَقا. فالعموم هو الشمول.

* والخُصوص مصدر الفعل خصَّ، وخصّه بالشيء خُصُوصًا: اختصَّه به، والخصوص نقيض العموم[1].

واللفظ العامّ هو اللفظ الذي يستغرق جميع المعاني التي تصلح له بصيغة واحدة[2]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام ١٥١] فلفظ (النفس) دالٌّ على تحريم قتل كل فرد من أفراد النفوس بالإجماع، وليس معناه: ولا تقتلوا مجموع النفوس.

وكما في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور ٢]، فالآية دالَّة على عموم اسم الجنس المحلَّى بالألف واللام، وقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ [النساء ١١]، وقوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث وما تركناه صدقة»، وقوله ﷺ: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله».

وأمَّا اللفظ الخاصّ فهو الذي أُخرج بعض معانيه من الاستعمال، وتمّ حصر استعماله في معنى محدَّد فقط، فتحوَّل من الاستعمال العام إلى استعمال خاص، ومن المعاني المتعدِّدة له إلى معنى واحد فقط. كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [النساء ٥٤]، قال المفسرون: المراد يحسدون نِعم رسول الله ﷺ. فالنَّاس في الآية هو رسول الله ﷺ وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء ٧٨]، أراد الله عز وجل داود وسليمان، عليهما السلام، فأطلق الجمع وأراد الاثنين، وقوله تعالى ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم ٤]. فالخطاب لاثنتين: حفصة وعائشة - رضي الله عنهما -، فذكر القلوب، وهي جَمْع، وأراد القلْبيْن، وهما مثنى.

(١) اللسان: (خصص) و(عمم).
(٢) الإبهاج في شرح المنهاج ٤/ ١١٩٣.

وقد عقد ابن فارس في كتابه: الصاحبي بابًا للعموم والخصوص، وساق أمثلة من القرآن الكريم على ذلك. كما عقد الثعالبي له بابًا في كتابه فقه اللغة وسرّ العربية، سمّاه باب الكليات، وعقد له السيوطي في المزهر نوعًا، وهو النوع التاسع والعشرون: معرفة العام والخاص، وجعله خمسة فصول: الفصل الأول: العام الباقي على عمومه، والفصل الثاني: في العام المخصوص، والفصل الثالث: فيما وضع في الأصل خاصًّا ثم استعمل عامًّا، والفصل الرابع: فيما وضع عامًّا واستعمل خاصًّا، ثم أفرد لبعض أفراده اسم يخصُّه، والفصل الخامس: فيما وضع خاصًّا لمعنى خاصّ، وقد حشد في فصوله الخمسة نماذج كثيرة لذلك، استخرجها من كتابي ابن فارس والثعالبي وغيرهما من المعاجم العربية وكتب الأمالي والنوادر وغيرها.

ويمكننا أن نقسِّم الألفاظ من حيث العموم والخصوص إلى:

١- اللفظ العام الذي استعملته العرب عامًّا. ❋ عام ← عام

٢- اللفظ الخاص الذي استعملته العرب خاصًّا. ❋ خاص ← خاص

٣- اللفظ العام الذي استعمله العرب خاصًّا. ❋ عام ← خاص

٤- اللفظ الخاص الذي استعمله العرب عامًّا. ❋ خاص ← عام

❋ لفظ خاصّ ← خاصّ ← عامّ

❋ لفظ عامّ ← عامّ ← خاصّ

١- ما وُضع عامًّا واستعمل عامًّا:

وهو ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة: (كلّ).

• السماء: كلُّ ما علاك فأظَلَّك. • الصعيد: كلُّ أرض مستوية. • الموبق: كل حاجز بين شيئين. • الكعبة: كلّ بناء مربَّع. • الصَّرح: كل

بناء عالٍ. • الماعون: كل ما يستعار من قدوم أو شفرة أو قِدْر أو قصعة. • الحديقة: كل بستان عليه حائط. • العقيلة: كل كريمة من النساء والإبل والخيل. • الحمام: كل طائر له طوق. • القصب: كل نبت كانت ساقه أنابيب وكعوبًا. • العضاة: كل شجر له شوك. • الفسطاط: كل مدينة جامعة. • النسيم: كل ريح لا تحرِّك شجرًا ولا تعفِّي أثرًا. • النجد: كل ما ارتفع من الأرض. • الإسكاف: كل صانع عند العرب. • الغيب: كل ما غاب عن العيون وكان محصَّلا في القلوب. • العورة: كل ما يُستحيا من كشفه من أعضاء الإنسان. • السُّحت: كل حرام قبيح الذكر يلزم منه العار كثمن الكلب والخنزير والخمر. • العَرَض: كل شيء من متاع الحياة الدنيا. • السَّبُع: كل ما له ناب ويعدو على الناس والدواب فيفترسها. • البُغاث: كل طائر ليس من الجوارح يُصاد. • الصريح: الخالص من كل شيء. • الرَّحْب: الواسع من كل شيء. • المطهَّم: الحسن التام من كل شيء. • الطلا: الصغير من ولد كل شيء. • الصَّدْع: الشقّ في كل شيء. • الزِّرياب: الأصفر من كل شيء. • الغرَّة: أول كل شيء. • الكبد: وسط كل شيء. • الخاتمة: آخر كل أمر. • الجَرْو: ولد كل سبع. • الفرخ: ولد كل طائر. • الوادي: كلّ منفرج بين جبال أو آكام يكون منفذًا للسيل. • السَّحْل: كل ثوب من قطن أبيض. • الحرير: كل ثوب من الإبريسم. • الشِّعار: كل ما يلي الجسد من الثياب. • الدِّثار: كل ما يلي الشِّعار. • السُّفوف: كل دواء يؤخذ غير معجون. • اللوح: كلّ عظم عريض. • القَيْن: كلُّ عامل بالحديد. • السَّماع: كل ما يستلذه الإنسان من صوت حسن طيِّب. • البخار: كل دخان يسطع من ماءٍ حارٍّ.

٢- ما وُضع خاصًّا واستُعمل خاصًّا

للعرب كلام بألفاظ تختصُّ به معانٍ لا يجوز نقلها إلى غيرها، وتكون هذه الألفاظ فى الخير والشرِّ والحُسْن والقُبْح والليل والنهار، وغير ذلك.

ومن ذلك قولهم: (مكانك)، وهي كلمة وُضعت على الوعيد، كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ ۚ ﴾ [يونس ٢٨]، كأنه – ﷻ قال لهم: انتظروا مكانكم حتى يُفصل بينكم.

- التتايُع: التهافت إلى الشرِّ، ومن ذلك قوله ﷺ: «ما حملكم على أن تتايعوا في الكذب كما يتتايع الفراش في النار».
- ظلَّ فلانٌ يفعل كذا: خصَّصته العرب للعمل طوال النهار.
- بات فلانٌ يفعل كذا: خصَّصته العرب للعمل طوال الليل.
- جُعلوا أحاديث: مُثِّل بهم، ولا يُقال في الخير، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ ﴾ [سبأ ١٩].
- التأبين: خصَّصته العرب لمدح الرجل الميِّت.
- الراكب: خصَّصته العرب لراكب البعير خاصَّة.
- البَوْش: الجمع الكثير، ولا يُقال: بوش إلا أن يكون من قبائل شتى، فإذا كانوا من أب واحد لم يُسمُّوا بوشًا.
- السُّرحوب: الطويل من الخيل يوصف به الإناث خاصة دون الذكور.
- القارورة: ما قرَّ فيه الشراب وغيره من الزجاج خاصَّة.
- السَّارب: الماضي في حاجته بالنهار خاصَّة، وفي التنزيل: ﴿ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ﴾ [الرعد ١٠].
- الطِّرْف: العتيق الكريم من الخيل، وهو نعت للذكور خاصَّة.
- سبأتُ الخمر: اشتريتها، ولا يكون السِّباء إلا في الخمر وحدها.
- اللِّبأ: أول اللبن بعد الولادة.

- الاسم العام في ظروف الجلود للبن وغيره: الزِّقُّ، فإن كان فيه لبن فهو: وَطْب، وإن كان فيه سمْن فهو: نِحْي، فإن كان فيه عسل فهو: عُكَّة، فإن كان فيه ماء فهو: قربة، وإن كان فيه زيت فهو حميت.
- قال أبو عبيد: يُسمَّى الطعام الذي يُصنع عند العُرْس: الوليمة، والذي عند بناء الدار: الوكيرة، وعند الختان: الإعذار، وعند الولادة: الخُرْس، وعند القدوم من السفر: النقيعة، وللمولود: العقيقة، وعند المأتم: الوضيمة، وكل طعام صُنع لدعوة فهو مَأْدُبة.

* قال الثعالبي: الشعر للإنسان، والصوف للغنم، والمرعزَّي للماعز، والوَبَر للإبل، والعِفاء للحمير، والريش للطير، والزَّغَب للفَرْخ، والزِّفّ للنعام، والهُلْب للخنزير.
* قال ابن دريد: **الشِّبْر**: من طَرَف الخِنْصر إلى طرف الإبهام، والفِتْر: من طرف الإبهام إلى طرف السَّبابة، **والرَّتَب**: بين السبَّابة والوسطى، **والعَتَب**: ما بين الوسطى والبنصر، **والبُصْم**: ما بين الخِنصر والبِنصر، **والفَوْت**: ما بين كل إصبعيْن.

٣- ما وُضع عامًّا واستُعمل خاصًّا

وهو ما وُضع في الأصل لمعنى عام، ثم خُصَّ في الاستعمال، وهو ما يُعرف بالتخصيص الدلالي، أو ضيق الدلالة، كما في «المأتم»: على مَفْعَل وهو النساء يجتمعن في خير أو شرٍّ، قال ابن قتيبة: والعامَّة تخصُّه بالمصيبة، فتقول: كنا في مأتم فلان، أي في مَنَاحته. **والبعير**: يُطلق على الذكر والأنثى من الإبل، ثمَّ خصَّصته العامَّة للذكر فقط، ووقع في كلام الشافعي ﷺ في الوصية: لو قال: أعطوه بعيرًا لم يكن لهم أن يعطوه ناقة. فَحمَل البعير على

الجمل، وذلك لأن الوصية مبنية على عُرْف الناس لا على مُحتملات اللغة التي لا يعرفها إلا خواصّ أهل العلم باللغة.

- **البَاءَة**: هو الموضع الذى تبوء إليه الإبل، والمنزل، وهو معنى عام، ثُمَّ خُصَّ في الاستعمال بالنكاح، إمَّا لأنه لا يكون إلا في الباءة (المنزل)، وإمَّا لأن الرجل يتبوَّأ من أهله؛ أي يستكنُّ كما يتبوَّأ من داره، وقوله ﷺ: «من استطاع منكم الباءة فليتزوَّج» على حذف المضاف، والتقدير: مَنْ وَجَد مؤن النكاح فليتزوَّج، ومن لم يستطع؛ أي من لم يجد الأهبة والمُؤْن فعليه بالصوم[1].

- **التاسوعاء والعاشوراء**: يُطلق في اللغة على اليوم التاسع واليوم العاشر بصفة عامَّة، ثُمَّ خُصَّ في الشرع باليوم التاسع واليوم العاشر من المحرَّم، استدلالاً بقدوم النبى ﷺ المدينة المنوَّرة فوجد اليهود يصومون اليوم العاشر من المحرَّم، لأنه اليوم الذي نجَّى فيه موسى عليه السلام من فرعون وجنوده، فقال ﷺ: لئن عشت إلى قابل لأصومنَّ التاسع والعاشر. ثم اصطلح على الصيغة: فاعولاء، وتخصيص الدَّلالة.

- **الثَّيِّب**: الإنسان إذا تزوَّج، ذكرًا كان أو أنثى، ثم خُصّ في الاستعمال بالمرأة، لأنها تثوب؛ أي ترجع إلى أهلها بوجه غير الوجه الأوَّل[2].

- **الحَجَّ**: قصدك الشيء وتجريدك له، ثم خُصَّ في الشرع بزيارة البيت الحرام وأداء المناسك على وجه مخصوص.

- **الجَبَّانة**: المكان المتَّسع في الصحراء يكون مُصلًّى، ثم خُصَّ في العُرْف

(١) المصباح المنير: (بوء).
(٢) المصباح المنير: (ثوب).

اللغوي للمقبرة، وهو استعمال مصريٌّ، لأنَّ المصلَّى غالبًا تكون في المقبرة[١].

- **الجِناية**: الذَّنب يؤاخذ به فاعله، ثم خُصَّ عند الفقهاء بالجُرْح والقَطْع فقط[٢].
- **الحَدَث**: التجدُّد والابتداع، وخُصَّ في الشرع بالحالة الناقضة للطهارة.
- **الحديث**: ما يُتحدَّثُ به ويُنقل، ثم خُصَّ عند المحدِّثين بأقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وتقريراته.
- **الحريم**: كلّ ما يَحْرم على غير مالكه أن يستبدَّ بالانتفاع به، وكل ما لا يحلّ انتهاكه، ثم خُصَّ في العُرْف اللغوي المصري بالنساء، فيقولون: حريم الرَّجُل: نساؤه.
- **الدابَّة**: كلّ ما يَدبُّ على الأرض من إنسان أو حيوان أو طيْر، ثُمَّ خُصّ في الاستعمال بالفرس والبغل والحِمار[٣].
- **الرَّكْعة**: الانحناء، يُقال: ركع ركوعًا: انحنى، ثم استعملت في الشرع في هيئة مخصوصة[٤].
- **الريحان**: كلُّ نبات طيِّب الريح، ولكنْ إذا أُطلق عند العامَّة انصرف إلى نبات مخصوص، هو نبات الآس.
- **التَّرْويَة**: مصدر للفعل روَّى، شرب من الماء وشبع حتى ارتوى، ثم خُصَّ في الشَّرع باليوم الثامن من ذي الحجة، لأن الماء كان قليلًا بمنى،

(١) المصباح المنير: (جبن).
(٢) السابق: (جني).
(٣) المصباح المنير: (دبب).
(٤) المصباح المنير: (ركع).

فكانوا يرتوون من الماء لما بعد ذلك من أيام الحجِّ.

- **السُّتْرة**: كل ما استترت به، ثم خُصَّت في الشرع لما ينصبه المصلِّي قُدَّامه من عصا وغيره علامةً لمُصلاه؛ كي يحجب المارّ من المرور أمامه؛ وهو يُصلِّي.
- **السجود**: الانحناء والخفض، يُقال: سجد البعير: خفض رأسه عند ركوبه، وسجد الرَّجُل: ذلَّ، ثم خُصَّ في الشرع بوضع الجبهة على الأرض في هيئة مخصوصة[1].

٤- ماوُضع خاصًّا واستعمل عامًّا

وهو ما وضعته العرب لمعنى خاصّ ثم توسَّعت في استعماله وأضافت إليه عددًا من المعاني، وهو ما يُعرف بالاتساع الدلالي أو عموم الدلالة، وهذا ما حدث في الألفاظ الآتية:

- **الاستحمام**: أصله الاغتسال بالماء الحارّ، ثم اتسع استعماله حتى صار الاستحمام في كلِّ ماء سواء أكان حارًّا أم فاترًا أم باردًا.
- **رفع عقيرته**: أصله أنَّ رجلًا عُقِرَتْ رِجْله فرفعها، وصاح، ثم اتسع مدلوله فقيل بعد ذلك لكلِّ مَنْ رفع صوته: رفع عقيرته[2].
- **الوِرْد**: الأصل فيه إتيان الماء للشرب والسَّقْي، ثم اتُّسع فيه فصار إتيان كلِّ شيء ورْدًا.
- **المِنْحة**: أصلها أن يعطي الرجلُ الرَّجُلَ ناقته، ليشرب لبنها عند جَفافه، ثم يردّها إليه، ثم اتَّسع العرب في استعماله، فأطلقوا على كلِّ عطية تُعطى: مِنْحة.

---

(١) اللسان: (سجد).

(٢) المزهر ١/ ٤٢٩.

- **الوَغَى**: أصله اختلاط أصوات السيوف والخيول في الحرب، ثمَّ اتسع العرب في استعماله، فأطلقوا على الحرب الوغى، وفي ذلك يقول عنترة:

هلاَّ سألــتِ الخيـل يا ابنة مالكٍ إنْ كنـتِ جــاهلةً بما لم تَعْلمــي

يُخبرْكِ مــن شَهِدَ الوقيعــةَ أنَّني أغشى **الوَغَى** وأعفُّ عند المغْنَمِ

- **النُّجْعة**: أصْلها طلب الكلأ والماء، ثم توسَّعت العرب في استعمالها فصار كلّ طَلَب نُجْعة.

- **السَّماء**: معروفة، ثم توسَّع العرب في استعمالها فأطلقوا على المطر: السَّماء، ففي الخبر أنَّه ﷺ قال لبائع التمر: ما هذا يا صاحب التمر؟ فقال: أصابته **السماء** يا رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: هلَّا جعلته فوق حتى يراه الناس، من غشَّنا فليس منَّا.

- **المَهْر**: أصله أنَّ العرب عند الزواج يسوقون إلى أهل الزوجة الإبل المَهْرة، وهي الإبل المجلوبة من مَهْرة، وهي حيٌّ من قُضاعة من عرب اليمن، سُمُّوا باسم أبيهم مَهْرة بن حَيْدان، وإبلهم كانت تسبق الخيل، ولا يُعدل بها شيء في سرعة جريانها، وكانت تفهم ما يُراد منها بأقل تعليم، وكانوا يسمُّونها بأسماء إذا دُعيت أجابت سريعًا، ثم اتسع استعمال كلمة: المَهْر، حتى صار في الدراهم أيضًا.

- **بنى الرجل بامرأته**: أصله عند العرب أنَّ الرجل إذا تزوَّج يُبنى له ولأهله خباء جديد، فكثر ذلك حتى قيل: بنى الرجل بامرأته إذا دخل بها، وكُني به عن الجماع، وقال ابن السكيت: بنى بأهله وعلى أهله: إذا زُفَّت إليه.

- **البأس**: أصله الحرب، ثم تُوسِّع فيه، فأُطلق على: الشدَّة، والقوة والخوف، حتى قيل: لا بأس عليك؛ أي لا خوف.

- **الجِرَّة**: أصلها المعدة، ثم توسَّعوا فيها حتى أطلقوها على ما في المعدة من طعامٍ، تخرجه الإبل من كروشها فتجتره.
- **الجارية**: أصلها السفينة سُمِّيت بذلك لجريها في البحر، ثم توسَّعوا فيها فقيل للأَمَة جارية؛ على التشبيه؛ لجريها مُستسخرة في أشغال مواليها، والأصل فيها الشابَّة؛ لخفتها، ثم توسَّعوا حتى سمُّوا كلَّ أمة جارية، وإن كانت عجوزًا لا تقدر على السَّعي؛ تسميةً بما كانت عليه من قبل[1].
- **الجالية**: أصلهم أهل الذِّمَّة الذين أجلاهم عمر بن الخطاب ﷺ عن جزيرة العرب، ثم نُقلت (الجالية) إلى الجزية التي أُخذت منهم، ثم استُعملت في كلِّ جزية تُؤخذ وإن لم يكن صاحبها جلا عن وطنه، فيقال: استُعمل فلانٌ على الجالية، والجمع: الجوالي؛ أي الجزية[2].
- **الحديقة**: أصلها البستان يكون عليه حائط، على وزن: فَعِيلة بمعنى مفعولة، لأن الحائط أحدق بها؛ أي أحاط بها، ثم توسَّعوا في استعمالها حتى أطلقوا الحديقة على البستان، وإن كان بغير حائط.
- **الإحساس**: أصلـه الإبصار، بدليل قــوله تعالى: ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [مريم ٩٨]، قالوا: تحسُّ: ترى وتُبصر، ثم توسَّعوا في استعماله فأطلقوه على الوِجدان والعلم بأي حاسَّة كانت، وحواسُّ الإنسان: مشاعره الخمس: السمع، والبصر، والشمّ، والذَّوق، واللَّمس.
- **الحِصَان**؛ بالكسر: أصله: الفرس العتيق، سُمِّي بذلك لأن ظهره كالحِصْن لراكبه، ثم كثر ذلك حتَّى سُمِّي كلّ ذكر من الخيل: حِصَانًا، وإن لم يكن عتيقًا، والجمع: حُصُن، مثل: كِتاب وكُتُب.

(١) المصباح المنير: (جري).
(٢) المصباح المنير: (جلي).

- **الرَّحِم**: أصله: موضع تكوين الوَلَد، ثم تُوسِّع فيه، فسُمِّيت القرابة والأصهار رحمًا.
- **الرافضة**: جماعة من أهل الكوفة رفضوا زيد بن علي حين نهاهم عن الطعن في أبي بكر وعمر، ثم استُعمل هذا اللقب: الرافضة، في كلِّ من غلا من الشيعة وأجاز الطعن في الصحابة.
- **السَّبب**: الحبل، هذا هو أصل استعماله، ثم استعير لكلِّ شيء يُتوصَّل به إلى أمر من الأمور؛ فقيل: هذا سبب هذا[1].
- **الأُضْحية**: أصلها الذَّبْح وقت الضُّحى، ثم كثر واتسع حتى قيل ضحَّى في أي وقت كان من أيام التشريق.
- **تعالَ**: فعل أمر معناه: ارْتَفِعْ، وأصله أنَّ الرَّجُل العالي كان ينادي السافل فيقول: تعالَ، ثم كثر في كلامهم حتى استعمل بمعنى: هَلُمَّ مطلقًا، وسواءٌ كان موضع المدعوّ أعلى أو أسفل أو مساويًا، فهو في الأصل لمعنى خاصّ ثم استُعمل في معنى عامّ[2].
- **المَجْد**: أصله امتلاء بطن الدابَّة من العَلَف، ثم توسَّعوا فيه، فأُطْلِق على العزّ والشرف والكرم، يقولون: رجلٌ ماجد: كريم شريف، ومَجَد فلانٌ: إذا امتلأ كرمًا وشرفًا.
- **المَدْح**: أصله الاتساع، من قولهم: انمدحت الأرض: إذا اتسعت، ثم وسَّعوا في استعماله، وأطلقوه على الشكر والثناء على الصفات الجميلة في الإنسان خِلْقية كانت أو خُلُقية، فكأنَّ معنى مدحته: وسَّعت شكره.

(١) المصباح المنير: (سبب).
(٢) المصباح المنير: (علو).

٤- الاشتراك اللفظي

* **عرَّفه** القدماء بأنَّه اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفيْن فأكثر دلالةً على السَّواء عند أهل تلك اللغة[١]. أو هو وَضْع اللفظ الواحد - مادةً وهيئةً - بإزاء معنييْن متغايريْن أو أكثر. وقد مثَّلوا له بالعيْن، فالعيْن: عين الإنسان التي يبصر بها، والعيْن: الجاسوس، والعين: بئر الماء، والعَيْن: الشمس، والعيْن: الدِّرهم المصنوع من الفِضَّة، والعيْن: الثُّقْب في المزادة، والعيْن: سحابة تُقْبِل من ناحية الجنوب، والعيْن: مطر يدوم خمسًا أو سِتًّا لا يُقلع، وبَلَدٌ قليل العيْن؛ أي قليل الناس... إلخ، كما مثَّلوا له بالخال، فالخال: أخو الأم، والخال: الشامة في الوجه، والخال: الرَّاية، والخال: الخُيلاء والكِبْر... إلخ، وفي القرآن الكريم استعملت كلمة (أُمَّة) بمعنى: جماعة من الناس، كما في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ ﴾ [آل عمران ١٠٤]، وبمعنى الحين في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ [يوسف ٤٥]، وبمعنى الدِّين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾ [الزخرف ٢٣][٢].

موقف القدماء من المشترك اللفظي:

انقسم القدماء تجاه المشترك اللفظي فريقيْن: فريق ذهب إلى وجود هذه الظاهرة في العربية، وضربوا له أمثلة كثيرة، وعلى رأس هؤلاء: الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، والأصمعي (ت ٢١٣ هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٣ هـ)، وغيرهم، بل لقد أفرد بعض هؤلاء مؤلفات خاصَّة سردوا فيها أمثلة المشترك اللفظي، كالأصمعي،

(١) المزهر للسيوطي ١/ ٣٦٩.
(٢) اللسان (خيل) و(أمم) و(عين).

وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، والمبرِّد (ت ٢٨٥ هـ)، واليزيدي (ت ٢٢٥ هـ)، وأبي العميثل الأعرابي (ت ٢٤٠ هـ). وقد صارت مؤلفاتهم حول المشترك اللفظي في أربعة اتجاهات: اتجاه يرصد المشترك اللفظي في القرآن الكريم، واتجاه يرصده في الحديث النبوي الشريف، واتجاه ثالث يرصده في اللغة عامَّة، واتجاه رابع يرصده في الأعلام والبلدان.

أهمّ المؤلَّفات التي رصدت المشترك اللفظي في القرآن الكريم:

١- الوجوه والنظائر في القرآن العظيم، لمقاتل بن سليمان البلْخي (ت ١٥٠ هـ)، وقد نشره مركز جمعة الماجد بدبي، بتحقيق أ.د. حاتم صالح الضامن، وكان قد نشره من قبل د. عبدالله شحاتة تحت عنوان: (الأشباه والنظائر) معتمدًا على نسخة ناقصة، والمراد بالوجوه المعاني المتعدِّدة، والنظائر الألفاظ التي اتفقت في بنيتها، فجاءت على لفظ واحد وحركة واحدة، ولكن تعدَّدت معانيها بتعدد مواضعها، فالنظائر اسمٌ للفظ الواحد، والوجوه اسم للمعاني المتعددة، انظر فيه: الهُدَى على سبعة عشر وَجْهًا، والكُفْر على أربعة وجوه، والشِّرك ثلاثة، وسواء ستة أوجه، والمرض أربعة أوجه، والفساد ستة... إلخ.

٢- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم لهارون بن موسى الأزدي القارئ المعروف بالأعور (ت ١٧٠ هـ)، وقد نشرته دار البشير بالأردن سنة ٢٠٠٢م بتحقيق أ.د. حاتم الضامن.

٣- كتاب التصاريف (تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرَّفت معانيه) ليحيى بن سلام المغربي (ت ٢٠٠ هـ)، وقد نُشر في تونس بتحقيق د. هند شلبي سنة ١٩٨٠م.

٤- كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، لأبي العباس

محمد بن يزيد المبرِّد النحوي (ت ٢٨٥ هـ)، وقد نُشر في القاهرة باعتناء العلَّامة عبدالعزيز الميمني سنة ١٣٥٠ هـ.

٥- كتاب تحصيل نظائر القرآن الكريم، للحكيم الترمذي محمد بن علي (ت ٣٢٠ هـ) وقد نشرته مطبعة السعادة بالقاهرة بتحقيق د. حسني نصر زيدان سنة ١٩٦٩ م.

٦- كتاب وجوه القرآن لأبي عبدالرحمن إسماعيل بن أحمد الضرير النيسابوري الحيري (ت ٤٣٠ هـ)، والكتاب مازال مخطوطًا، وتوجد منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية عن الأصل الموجود في جامعة كمبردج بإنجلترا.

٧- الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، لأبي عبدالله الحسين بن محمد الدامغاني (ت ٤٧٨ هـ)، وقد نشره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة بتحقيق د. محمد حسن أبو العزم الزفيتي سنة ١٩٩٢م.

٨- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، وقد نشرته مؤسسة الرسالة ببيروت بتحقيق د. محمد عبدالكريم كاظم الراضي سنة ١٩٨٧م (الطبعة الثالثة).

٩- كتاب وجوه القرآن، لأبي العباس أحمد بن علي المقرئ (ت ٦٥٨ هـ) ومازال الكتاب مخطوطًا، وتوجد منه نسخة في المتحف البريطاني، ضمن مجموع تحت رقم ١٢٢٩ .

١٠- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، ويقع الكتاب في ستة أجزاء، وقد نشره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة بتحقيق الأستاذ محمد على النجار سنة ١٩٦٣م.

١١- كتاب كشف السرائر عن معنى الوجوه والنظائر، لشمس الدِّين محمد بن محمد بن على بن العماد المصري (ت ٨٨٧ هـ)، وقد طُبع هذا الكتاب في الإسكندرية سنة ١٩٧٧م بتحقيق د. فؤاد عبدالمنعم أحمد عن نسخة كُتبت بخط المؤلِّف.

أهم المؤلفات التي رصدت المشترك اللفظي في الحديث النبوي الشريف:

لم يصل إلينا من هذا النوع إلا كتاب واحد، هو كتاب (الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى) لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤ هـ)، وهو مستخرج من كتابه: (غريب الحديث) الذي نشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في خمسة أجزاء، وكتاب الأجناس ليس كبير الحجم؛ إذ لا تزيد كلماته على مئة وخمسين كلمة من المشترك اللفظي، ولا تتعدى صفحاته أربعين صفحة، وقد وقفت على ثلاثة تحقيقات للكتاب، نُشر في الهند سنة ١٩٣٨م بتحقيق امتياز على عرشي، ونُشر في القاهرة سنة ١٩٩٣م بتحقيق د. فوزي يوسف الهابط، وفي سنة ١٩٩٧م بتحقيق د. عبدالمجيد دياب. والراجح أن أحد تلامذة أبي عبيد هو الذي استخلص كتاب الأجناس هذا من (غريب الحديث)؛ لأنه يقول في مقدمته: (هذه رسالة لإمام أئمة الأدب أبي عبيد القاسم بن سلام فيما اشتبه اللفظ واختلف المعنى، مستخرجة من غريب حديثه، وهي موسومة بالأجناس)، فليس من المعقول أن يقول أبو عُبيد عن نفسه أنه إمام أئمة الأدب!!

أهم المؤلفات التي رصدت المشترك اللفظي في اللغة عامَّة:

١- كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٣ هـ)، ذكره ابن النديم في الفهرست والسيوطي في (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة).

٢- كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه لأبي محمد إبراهيم بن يحيى اليزيدي (ت ٢٢٥ هـ)، وقد نُشر هذا الكتاب في الرياض سنة ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م بتحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين.

٣- كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، أو كتاب المأثور في اللغة، لأبي العَمَيْثل الأعرابي عبد الله بن خليد (ت ٢٤٠ هـ)، وقد نشره نادي جازان الأدبي بالسعودية سنة ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م بتحقيق د. محمود شاكر سعيد.

٤- المنَجَّد في اللغة، لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المشهور بكُراع النَّمل (ت ٣١٠ هـ)، وهو أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي، وقد طُبع في القاهرة سنة ١٩٧٦م بتحقيق د. أحمد مختار عمر ود. ضاحي عبد الباقي، وقد نال هذا الكتاب جائزة مجمع اللغة العربية لتحقيق النصوص عام ١٩٧٩م.

٥ - كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحَسَني المعروف بابن الشجَري (ت ٥٤٢ هـ)، وقد نشرته جمعية المستشرقين الألمانية سنة ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م بتحقيق د. عطية رزق، وهو معجم كبير جمع فيه ابن الشجري ١٦٧٠ لفظة من المشترك اللفظي، وقد رتَّبه ترتيبًا هجائيًا دقيقًا بدءًا من الهمزة وانتهاء بالياء، ولعله أوفى وأكبر ما وُضع في المشترك اللفظي.

٦- اتفاق المباني وافتراق المعاني، لسليمان بن بنين الدقيقي النحوي (ت ٦١٤ هـ)، وقد نشرته دار عمار بالأردن سنة ١٩٨٥م بتحقيق د. يحيى عبد الرءوف جبر.

أهم المؤلفات التي تناولت المشترك اللفظي في الأعلام والبلدان:

١- مختلف القبائل ومؤتلفها، لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥ هـ)، وقد نشره المرحوم حمد الجاسر في الرياض سنة ١٩٨٠م مع كتاب (الإيناس في علم الأنساب).

٢- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠ هـ) وقد نُشر هذا الكتاب في القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ بتحقيق المستشرق الألماني فريتس كرنكو، ثم أعاد نشره وتحقيقه المرحوم عبدالستار فرَّاج.

٣- المشترك وَضْعًا والمفترق صَقْعًا، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) وهو فيما اتفق من أسماء البقاع لفظًا وخَطًّا ووافق شكلاً ونَقْطًا وافترق مكانًا ومحلًّا، وقد اختصره ياقوت من معجمه الشهير: معجم البلدان، وقد نشره المستشرق الألماني فردناند وستنفلد سنة ١٨٤٦م في ألمانيا.

وهناك كتب مازالت مخطوطة لم تر النور بعد ورد ذكرها عند السيوطي في (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) منها على سبيل المثال لا الحَصْر:

كتاب الوشاح لابن دُريد صاحب جمهرة اللغة (ت ٣٢١ هـ)، وقد نقل منه السيوطي قوله: النوابغ أربعة: نابغة بني ذُبيان زياد بن معاوية، ونابغة بني جَعْدة قيس بن عبدالله، ونابغة بني الحارث يزيد بن أبان، ونابغة بني شيبان جمل بن سعدانة، والأعشى جماعة... إلخ.

- كتاب الترقيص والمشاكهة، وكلاهما لأبي عبدالله محمد بن المُعلَّى الأَسَدي الأزدي البصري (ت ٣٨٠ هـ)، وقد نقل منهما السيوطي نصوصًا في المشترك اللفظي، يقول السيوطي: وقال أبو عبدالله محمد بن المعلَّى الأزدي في كتاب الترقيص: للعين في كلام العرب مواضع كثيرة؛ فالعيْن لكلِّ ذي رُوح يُبصر بها، والعين: عين الرُّكبة، والعين: علي

الميزان، والعين: عين الكتابة، والعين التي تصيب الإنسان، وفي الحديث الشريف: العين حق، والعين: عين الماء، والعيْن: عين الشمس، والعيْن: اسمٌ من أسماء الذهب، والعيْن: النقد، والدَّيْن النسيئة، والعين: مطرٌ يجيءُ ولا يُقلع أيامًا، والعيْن: نفس الشيء، يُقال: هذا درهمي بعينه، والعَيْن: الرِّبا؛ يُقال: أُخِذ بعيْن وعِينة، والعيْن: مصدر من الفعل: عانه، إذا أصابه بعيْن، والعيْن: موضعٌ، وربما قيل بلا أَلِفٍ ولام، ورَأْس عيْنٍ: موضع آخر في الشام، والعيْن: فم القربة والمزادة، والعَيْن: عين القوباء، والقُوباء مرض جلدي يظهر في شكل عيون، ويُقال: دواء القوباء بَخْصُ عينها، أي فقعها، انتهى.

وقد احتجَّ الذين يؤيدون الاشتراك اللفظي بعدّة حُجَج منها:

١- قد تضع إحدى القبائل لفظًا لمعنى، ثم تضعه قبيلة أخرى لمعنى آخر، فيشتهر ذلك اللفظ بين القبيلتين في إفادته المعنيين، فالهِجْرس عند الحجازيين يعني القرد، وعند التميميين يعني الثعلب، والإدفاء مصدر الفعل أدفأ عند عرب الشمال يعني الدِّفء، وعند عرب الجنوب وأهل اليمن يعني القتل، وفي الحديث أنه ﷺ أُتي بأسير يرعد من شدة البرد، فقال ﷺ: اذهبوا به فأدفوه، فذهبوا به فقتلوه، فوداه [أي دفع له الدِّيَة] ﷺ. وفعل الأمر: ثِبْ يعني عند عرب الشمال: اقفز، وعند عرب الجنوب: اجلس، وانظر قصة المثل: من دَخَل ظِفار فليُحمِّرْ. في مجمع الأمثال للميداني. وفي مادة (ثلب) في اللسان: قال شَمِر: الأَثْلَبُ بلغة أهل الحجاز: الحَجَر، وبلغة بني تميم: التراب. وفي مادة (بلد): والبَلَد واحد البلاد، وهي عند أهل اليمن: الدَّار، فيُقال: نِعْمَتِ البَلَدُ؛ أي الدار. وفي مادة (سيد): السِّيد عند أهل الحجاز: الذِّئب، وفي لغة هُذَيْل: الأسد. وفي مادة (عصفر): والعُصْفُور: طائر، وعند أهل

اليمن: الوَلَد. وفي مادة (طأس): الطاؤوس في كلام أهل الشام: الجميل من الرجال، والطاؤوس في كلام أهل اليمن: الفِضَّة، والطاؤوس في كلام الحجازيين طائر حَسَن، همزته بدل من الواو: الطاووس.

٢- قد يضع العربي اللفظ الواحد لمعنيين أو أكثر بغرض الإبهام على السامع، حيث يكون التصريح سببًا للمفسدة، كما روي عن أبي بكر الصديق ﷺ وقد سأله رجلٌ عن النبي ﷺ وقت ذهابهما إلى الغار: من هذا؟ قال: هذا رجلٌ يهديني السبيل. وقد كانت العرب تتعمد ذلك وتقصده إذا أرادت التورية أو التعمية، وقد أَلَّف في ذلك ابن دُريد صاحب الجمهرة تأليفًا لطيفًا سمَّاه: الملاحن، وقال في مقدمته: هذا كتاب ألفناه ليفزع إليه المجبَر، المضطهد على اليمين، المكره عليها، فيعارض بما رسمناه، ويُضمر خلاف ما يُظهر، ليسلم من عادية الظالم، ويتخلص من جَنَف الغاشم... ومن أمثلته: والله ما سألت فلانًا في حاجة قط، والحاجة: ضربٌ من الشجر له شوك، وما رأيته؛ أي: ما ضربْت رئته، وما كلَّمته؛ أي ما جَرَحْتُه، وما بَطَنْتُ فلانًا؛ أي ما ضربْتُ بطنه، وما أعلَمتُه؛ أي ما جعلته أعلم، أي ما شققْتُ شفته العليا،... وما لَعِبْتُ؛ أي ما سال لُعابي، وما رأيت سَعْدًا؛ وهو النجم في السماء، ولا رأيت جعفرًا؛ وهو النهر الكبير... إلخ.

٣- إن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وُزِّعت الألفاظ على المعاني لزم الاشتراك، فالحروف في العربية مشتركة بشهادة النحاة، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء، والأفعال المضارعة مشتركة بين الحال والاستقبال، والأسماء كثيرٌ فيها الاشتراك، فإذا ضممناها إلى الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب، فمثال اشتراك

الحروف: الهَمْزة قد تكون للنداء، وقد تكون للاستفهام، وقد تكون للتسوية... إلخ، ومثال اشتراك الفعل الماضي بين الخبر والدعاء قوله تعالى: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ ﴾ [المائدة ٦٤]. أمَّا اشتراك المضارع بين الحال والاستقبال فإنه يحتاج إلى قرينة تدلَّ على كونه في الحال؛ كالآن أو الحين أو الساعة، أو على كونه في الاستقبال كالسِّين أو سوف... إلخ.

منكرو الاشتراك اللفظي من القدماء:

يُعدُّ ابن دُرُسْتَوَيْه (أبو محمد عبدالله بن جعفر بن المَرْزُبان الفسوي (ت ٣٤٧ هـ) رأس المنكرين للاشتراك اللفظي، أعلن ذلك في ثلاثة من كتبه: كتاب في اتفاق الألفاظ والمعاني، وكتاب تصحيح الفصيح، وهو شرح لكتاب الفصيح لثعلب (ت ٢٩١ هـ)، وكتاب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ، يقول ابن درستويه في تصحيح الفصيح، عندما تعرَّض لكلمة: وَجَدَ وما فيها من معانٍ متعدِّدة تُدخلها في المشترك اللفظي قال: هذه اللفظة من أقوى الحجج على من يزعم أنَّ من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه؛ لأن سيبويه ذكره في كتابه قال سيبويه: اعلم أنَّ كلامهم: اختلاف اللفظيْن لاختلاف المعنيين؛ نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظيْن والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، نحو قولك: وجدْتُ عليه، من المَوْجِدة، ووجدْتُ: إذا أردتَ وجدان الضالّة، وأشباه هذا كثير[1]، وقد جعله سيبويه من الأصول المتقدِّمة، فظنَّ مَنْ لم يتأمَّل المعاني، ولم يتحقَّق الحقائق أنَّ لَفْظَ (وَجَدَ) لفظٌ واحد قد جاء لمعانٍ مختلفة، وإنما هذه المعاني كلّها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيرًا كان أو شرًّا[2].

(١) الكتاب ١/ ١٥، وانظر مثله عند المبرِّد في كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٣.
(٢) تصحيح الفصيح ١٨٨، والمزهر ١/ ٣٨٤.

وفي موضع آخر من شرح فصيح ثعلب عندما تعرَّض للفظة (وَقَفَ) وما تحمله من معانٍ متعدِّدة؛ كقولنا: وقفْتُ أنا، ووقفتُ الدابَّة، ووقفْتُ وَقْفًا للمساكين، عدَّ ذلك من الإلباس، وقال: وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب، وواضع اللغة - عزَّ وجلَّ - حكيم عليم، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وَضْع لفظ واحد للدلالة على معنييْن مختلفين أو أحدهما ضدٌّ للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعللٍ، فيتوهم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان، والسماع في ذلك صحيح من العرب، فالتأويل عليهم خطأ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السامع، فتأوَّل فيه الخطأ[1].

فالفعل اللازم إذا أردنا تعديته زدنا في أوله همزة، نحو كرُم وأكرَم وحَسُن وأَحْسَنَ، أو يوصل به حرف جرّ بعد تمامه كما في قولنا: قام وقام بالعمل، وذَهَب وذَهَب بغيره، ثم مع كثرة استعماله تُحذف الهمزة من أوله أو يُحذف حرف الجرّ، فيشبَّه الفعل بفعل آخر متعدٍّ على غير لفظه، فيجري مجراه؛ لاتفاقهما في المعنى، فقد كانوا يقولون: حَبَسْتُ الدابَّة، وأحبسْتُ مالاً على المساكين، ومع كثرة الاستعمال قالوا: حَبَسْتُ الدَّابَّةَ، وحبسْتُ مالا على المساكين، فصار للفعل الواحد معنيان، وأُدخل في الاشتراك اللفظي، وهذا ما حدث أيضًا مع الفعل (وَقَفَ)، فقالوا: وَقَفْتُ، ووَقْفتُ الدابَّة، ووقفْتُ وَقْفًا للمساكين، وكان أصل استعماله: وقفْتُ به، وأوقفته، ووقَّفْته؛ بالتشديد. ومِمَّن أنكر الاشتراك اللفظي أيضًا أبو زيد البلخي (أحمد بن سهل ت ٣٢٢ هـ)، فقد ذكر الفخر الرازي في كتابه: شرح أسماء الله

(١) تصحيح الفصيح ٧١..

الحسنى أنَّ أبازيد طعن في حديث: (إن لله تسعة وتسعين اسمًا)، وكذلك شيخ المالكية أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد التميمي الأبهري (ت ٣٩٥ هـ)، فقد حكى عنه ابن العارض المعتزلي في كتابه: (النكت) بأن وقوع المشترك اللفظي في اللغة يقتضي المفسدة؛ لأن المقصود من الألفاظ ووضعها إنما هو التفاهم حالة التخاطب، والمشترك لو وقع وسمعه السامع لم يحصل له الفهم؛ لأن المشترك متساوي الدلالة بالنسبة إلى معانيه، فلو فُهِم منه المعنى الذي هو غرض المتكلِّم دون غيره لزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر من غير مرجِّح، ولو فُهِم غيره لأدَّى ذلك إلى وقوع المفسدة بفعل ما لم يُطلب منه، وربَّما كان ممنوعًا منه.

ولمنكري الاشتراك اللفظي رأي في آيتين في القرآن الكريم عدَّهما مؤيدو الاشتراك اللفظي منه، فالمؤيدون يقولون في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ [الأحزاب ٥٦]. الصلاة من الله تعالى هي المغفرة، ومن الملائكة هي الاستغفار، وهما مفهومان متغايران، فيكون الفعل: (يصلُّون) مشتركًا بين الله وملائكته، فإن قلْتَ: لو كان معنى الصلاة: المغفرة والاستغفار لم يُعدَّ بحرف الجرّ: على، لأن الفعليْن: غفر واستغفر لا يُعدَّيان إلا باللام، تقول: غفرت لزيد، واستغفرت له، ولا تقول: غفرْتُ عليه، واستغفرْتُ عليه، رُدّ على ذلك بأنه لما وقعت موقع التعطُّف والتحنُّن حَسُن تعديتها بحرف الجرّ: على.

وقد اعترض المانعون للاشتراك على ذلك بأنَّ قوله تعالى: (يصلُّون) فيه ضميران: أحدهما عائد على الله تعالى، والثاني عائد على الملائكة، وتعدُّد الضمائر بمنزلة تعدُّد الأفعال، فكأنَّه عز وجلَّ قال: إن الله يصلِّي، وملائكته يُصلُّون. فلا يكون حينئذ استعمل اللفظ الواحد لمعنيين، بل استعمل لفظين في معنيين، وبذلك يخرج من كونه مشتركًا لفظيًّا.

* وأمَّا الآية الثانية التي اختلف حولها المؤيدون للاشتراك والمنكرون له قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الحج ١٨]، فالمؤيدون للاشتراك اللفظي قالوا: إن الله - عزَّ وجلَّ - أسند السجود إلى هؤلاء المذكورين في الآية، فصار السجود مشتركًا بين ثلاثة معانٍ، وعلى هذا التقدير يكون السجود موضوعًا لثلاثة معانٍ، وبذلك يكون الفعل: (يسجد) من المشترك اللفظي.

أمَّا المانعون للاشتراك يقولون: إنَّا لا نسلِّم أن هذا استعمالٌ للفظ الواحد في ثلاثة معانٍ، وإنما هو استعمال ألفاظ متعدِّدة، لأن حرف العطف بمثابة تكرار العامل، وهو الفعل: يسجد، فيكون التقدير: أن الله يسجدُ له من في السموات، ويسجد له من في الأرض، وتسجد الشمس، ويسجد القمر... إلى آخره، ولا نزاع في جواز استعمال ألفاظ متعدِّدة في معانٍ مختلفة، وليس في الآية إعمال للمشترك اللفظي، بل يكون لفظ: (يسجد) مستعملًا مرَّة في معنى، ومستعملاً مرَّة أخرى في معنى آخر، فقولنا: جاء زيدٌ وعمرو، يدلّ على الاشتراك في المجيء، لكن قد يكون مجيء أحدهما يختلف عن مجيء الآخر، إذ قد يكون أحدهما جاء راكبًا، والآخر جاء ماشيًا مثلًا.

أقسام المشترك اللفظي:

ينقسم المشترك اللفظي قسمين:

١ - ما كان مُجَرَّدًا من القرينة التي تحدِّد له معنى واحدًا، وإنما يُحمل على جميع معانيه، كما في قولهم: فلان طويل اليد، فقد يكون الكلام على الحقيقة، وقد يكون على المجاز بالمدح أو الذمّ، وقولهم: والله ما **رأيت** فلانًا قط ولا **كلّمته**، فالفعل: رأيْتُ قد يكون معناه: أبصرْتُ، وقد يكون معناه: ما ضربتُه على رئته، والفعل: كلَّمته قد يكون من الكلام، وقد يكون

من الكَلْم؛ وهو الجُرْح، فيكون معنى: ولا كلَّمتُه: ولا جَرَحْته. وقولهم: والله ما كنت ساعيًا قط، قد يكون (ساعيًا) من السعي، وقد يراد به جباية الأموال. وقولهم: أنا عند الأتان؛ قد يُراد بالأتان: أنثى الحمير، وقد يُراد بها: الصخرة في بطن الوادي. وقولهم: أنا عند الجحْشة، وهي أنثى الجَحْش، وأيضًا: الصوف الملفوف.

ويحدِّثنا الزمخشري أن رجلًا من اليمن خطب امرأة، فسأل عن مالها؟ فقيل له: إنَّ لها بيتًا رَبَدًا، وكَدًّا، وحَفْصًا، ومِلْكدًا. فظنها أسماء عبيد لها وإماء.. فرغب، فلما دخل بها، وتعرَّف الخبر، فعلم أن لها بيتًا رَبَدًا، أي من طين، فالرَّبَد هو الطين، والكَدّ هو الجرَّة للماء، والحَفْص: الجوالق، والمِلْكد: الهاوون من الخشب[1].وهذه الكلمات: الرَّبد، والكدّ، والحَفْص، والمِلْكد لها معانٍ أخرى فهي من المشترك اللفظي.

٢- ما اقترنت به قرينة توجب أن تجعله على معنى واحد فقط، مثل قولنا: رأيتُ عينًا باصِرةً، فيتعيَّن حمل ذلك اللفظ (العيْن) على معنى واحد قطعًا، لوجود القرينة، وهي (الباصرة)، فالقرينة هي التي تحدِّد مدلول اللفظ، أو ما يُعرف بالسياق، فلو قيل: أعطوه رقيقًا، فلا يتعيَّن إن كان عَبْدًا أو أمة، فكلاهما رقيق، فإن قيل: أعطوه رقيقًا يخدمه في السفر، تعيَّن أنه عبد، وإن قيل: أعطوه رقيقًا تحضن ولده، تعيَّن أنها أَمَة.

وقال شاعرٌ يهجو:

وخَلَّطتُمُ بعضَ القرآنِ ببعضِه فجعلْتُمُ الشُّعــراءَ في الأَنْعامِ

فالشعراء والأنعام لهما معنيان: الشعراء جمع شاعر، وسورة الشعراء، والأنعام جمع نَعْم، وسورة الأنعام، لكنَّ سياق البيت يحدِّد المعنى، فالمراد به هنا سورتا الشعراء والأنعام، لوجود القرينة قبله، وهي: وخلَّطتم بعض

(١) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٢/ ١٢٨.

القرآن ببعضه. ولما نازع الصحابة جرير بن عبد الله البجلي زمام ناقته، فقال لهم النبي ﷺ: خَلُّوا بين جرير والجرير. والجرير هو حبلٌ في عُنُق البعير من أَدَم.

أسباب حدوث الاشتراك اللفظي:

هناك أربعة أسباب رئيسة لحدوث الاشتراك في الألفاظ هي:

١ - الانتقال باللفظ من معناه الحقيقي إلى المجاز، ولعلَّ هذا السبب هو أهم الأسباب في وجود الاشتراك اللفظي، فالأصل في كلمة (العَيْن) عضو الإبصار، وإطلاقها على البئر، لأنها تبدو للوارد عليها قطعة لامعة من الماء أشبه بالعين، وإطلاقها على الفضة، لأنها تبرز دائرة لامعة تحت عين الطرفيْن، وإطلاقها على الجاسوس؛ لأنه يعتمد على عينه في نقل الأخبار لا على سَمْعه، وإطلاقها على ثقب الإبرة، لأن النور يدخل منه كما يدخل من العيْن المُبصرة... إلخ، فالتوسُّع المجازي هو سبب رئيسي في ظاهرة الاشتراك اللفظي، وكلمة (الخميس) الأصل فيها العدد الخامس، وإطلاقها على أحد أيام الأسبوع لأنه اليوم الخامس، وإطلاقها على الجيش؛ لأنه مُكوَّنٌ من خمسة أجزاء: الميمنة والميسرة والمقدِّمة والسَّاق والقَلْب، وإطلاقها على نوع من الثياب؛ لأن طوله خمس أَذْرع؛ ومنه حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه :(ائتونى بخميسٍ أو لَبيسٍ)، وكلمة (الزَّميل) أصلها: العديل الذي حِمْله مع حِمْلك على البعير في السَّفَر، ففي حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما -: «كانت زِمالة رسول الله ﷺ وزمالة أبي بكر واحدة»؛ أي كانا على بعير واحد، في هودج واحد، كلٌّ منهما عِدْل للآخر في رحلتهما إلى المدينة (الهجرة)، ثمّ غدت تفيد في العصر الحاضر: الرفيق في العمل أو المهنة، مع وجود علاقة تربط بين المعنيين: الحقيقي والمجازي، وكلمة (السَّيْف): معناها الحقيقي: السِّلاح الذي تُضرب به الرِّقاب، ثم أُطلق في المجاز على: القائد، كما في دعاء رسول الله ﷺ لخالد بن الوليد: إنه سيف

من سيوفك فانصره، وأُطلق على الحرب، كما في قوله ﷺ: السيف بيننا وبينك، وأُطلق على القوَّة، كما في قولهم: افتتحها بالسيف، وكلمة (القميص): معناها الحقيقي: الجِلْباب، وأُطلق مجازًا على الخلافة، كما في قول عثمان بن عفَّان رضي الله عنه : لا أخلع قميصا ألبسنيه الله عز وجل ، كما أُطلق مجازًا أيضًا على: غلاف القلب على التشبيه. وفي هذا الصدد تظهر أهمية معجم أساس البلاغة للزمخشري، الذي وضع معجمه لإظهار المعاني الحقيقية للألفاظ ثم المعاني المجازية، وبدأ المادَّة اللغوية بالمعاني الحقيقية ثم ثنَّى بالمعاني المجازية، فكان بحقٍّ اسمًا وافق مُسمَّاه: أساس البلاغة.

٢- تداخل اللهجات العربية، بمعنى أن يكون اللفظ الواحد مستعملًا في أكثر من قبيلة بمعانٍ عدَّة، فيرصد ذلك جامع اللغة ويعدُّه من الاشتراك اللفظي، وهذا ملموس في الاستعمال اللغوي القديم بين القبائل، بل في اللهجات العربية المعاصرة في البلدان العربية، فالفعل: وَثَبَ عند عرب الجنوب يعني: اجلس، وعند عرب الشمال: اقفز، وفي هذا الصدد ذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) إلى أنَّ اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، ينبغي ألا يكون قصدًا في الوضع اللغوي، ولا أصلًا، ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تُستعار لشيء، فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل، وإلى هذا ذهب تلميذه ابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ) في مجيء صيغتي: فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ بمعنى واحد، نحو: جدَّ في الأمر وأجدَّ، وبَكَر وأَبْكَرَ، وأصل ذلك أن كلَّ واحد منهما لغة لقوم، ثم تختلط فتُستعمل اللغتان.

أمَّا ابن درستويه فيصرِّح بأنه لو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا في لغتيْن متباينتين. فالمفسّرون يقولون: إنَّ أُمّة في سورة يوسف ٤٥ ﴿ وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ ﴾ تعني: سنين بلغة أزدشنوءة، وتعني: نسيان بلغة تميم

وقيس عَيْلان. والبَدَن في قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ [يونس ٩٢]، في لغة الحجاز الجسد دون الرأس، والدِّرْع في لغة هُذَيْل. والبَرْد في قوله تعالى: ﴿ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴾ [النبأ ٢٤] في لغة قريش الرَّوْح والراحة، وفي لغة هُذَيْل النَّوم. والبَغْي في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ [يونس ٢٣] في لغة تميم: الحَسَد، وفي لغة قريش: الظُّلم، والحَفِيُّ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴾ [مريم ٤٧]، في لغة تميم: بَرًّا لطيفًا، وفي لغة قريش: عالمًا، ويؤيّده ما جاء في سورة الأعراف ١٨٧ ﴿ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ﴾؛ أي عالم بها. والإملاق في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الأنعام ١٥١]، تعني في لغة قريش: الفقر، وتعني في لغة لخم: الجوع. والملوك في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾ [المائدة ٢٠] بلغة هُذيل وكنانة: أحرارًا، وفي لغة قريش: سلاطين. وقال الأصمعي: السَّليط عند عامة العرب: الزيت، وعند أهل اليمن: دُهْن السِّمسم، والهِجْرس عند الحجازيين تعني القِرْد، وتعني عند التميميين الثعلب.

٣- الاقتراض المعجمي، وذلك بأن تستعير اللغة العربية كلمة من الفارسية أو من غيرها ثم يحدث لهذه الكلمة الدخيلة تغيير في بنيتها حتى تتفّق اتفاقًا تامًّا مع كلمة عربية الأصل فتدخل فيها بمعناها الذي جاءت به، ومع معنى الكلمة العربية، تصير كلمة واحدة لها معنيان: معنى دخيلٌ ومعنى عربى، فكلمة **السُّور** العربية معناها: الجدار المحيط بالمدينة أو الحديقة أو غيرها، وفي القرآن الكريم: ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ ﴾ [الحديد ١٣]، أمَّا السُّور الفارسية، معناها: الضِّيافة، وقد شرَّفها النبي ﷺ حين قال لأصحابه في غزوة الخندق: «قوموا فقد صنع لكم جابر سورًا»، أي طعامًا دعا الناس إليه، وبذلك صار لكلمة (سور) في العربية مدلولان: الجدار المحيط بالبناء، والضِّيافة.

وفي التاج: **أَبْرَدَ** الماءَ: جعله باردًا، وأَبْرَدَ خُبْزَه: بَلَّه بالماء، وأبرد هِمَّته: فتَّرها وأضعفها، **وأَبْرَدَ فلانًا: بعثه برسالة**، وهذا المعنى الأخير، مأخوذ من كلمة: البريد الفارسية، والتي معناها: الرُّسُل على الدوابِّ، أُخذت من كلمة: بريده دم، أي مقطوع الذنَب، لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذناب، كالعلامة لها، وقد شرَّفها رسول الله ﷺ عندما قال: «إذا أبردتم إليَّ بريدًا، فاجعلوه حسن الوجه حسن الاسم»، وبذلك جمع الفعل: أَبْرَدَ إلى جانب مدلوله في العربية مدلولًا آخر من أصل فارسي، وكذلك الفِعْل: **(دَبَّج)**، يقال: دَبَّج المطرُ الأرضَ: سقاها فاخضرَّت وأزهرت، أمَّا قولهم: دَبَّج فلانٌ: لبِس الحرير، فهذا المدلول مأخوذ من كلمة: الدِّيباج، وهي فارسية بمعنى الحرير، وبذلك جمع الفعل (دبَّج) معنيين: معنًى عربي وفارسي. وانظر إلى كلمة: البُرْج إن كانت بمعنى الحُسْن والزِّينة فهي أرومة عربية، كما في قوله تعالى: ﴿ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الأحزاب ٣٣]، وقوله تعالى ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍ بِزِينَةٍ ﴾ [النور ٦٠]، أمَّا إذا كانت بمعنى الحِصْن فقد استعارته العربية من اليونانية Bourgus، وذلك لأن بلاد العرب ليست بيئة للحصون والأبراج، وقد دخل العربية قديمًا، وورد هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ [النساء ٧٨].

وأمَّا الفِعْل: **يَمَّم**: بمعنى قَصَد، أو مسح وجهه ويديه بالتراب، فهو عربيُّ الأرومة، أمَّا يَمَّم: بمعنى ركب في البحر، فهو مأخوذٌ من اليَمِّ، وهي كلمة عبرية، دخلت العربية قديمًا، ووردت في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ ﴾ [القصص ٧] وبذلك جمع الفعل: يَمَّم أكثر من معنى وصار من المشترك اللفظي، لتداخل الصيغة العربية مع الصيغة المعرَّبة، واستعمل العرب كل ذلك، ورصدته المعاجم العربية.

والهَوِيس: ما تُخفيه في صدرك، وهو أيضًا النظر والفكر، وهذا عربي من قولهم: هَاسَ يَهُوس هَوْسًا، وهَوَسَانًا، أمَّا الهَوِيس بمعنى: قنطرة على نهر أو

ترعة ذات حاجز آلي يحجز الماء الأعلى عن الأدنى حتى تنقل السفن من أحد الماءيْن إلى الآخر، فهذا المعنى دخيل. (المعجم الوسيط: هوس). **والنَّشَا**: الرائحة عامَّة، ونسيم الريح الطيبة، وهذا عربي الأرومة، أمَّا النَّشا: مسحوق أبيض يُستخرج من البطاطس، فهو دخيل، أُضيف إلى المعاني السابقة. (المعجم الوسيط: نشي).

وأمَّا **المِيل**: مُنتهى مدِّ البصرمن الأرض، ومسافة من الأرض متراخية، ومقياس للطول، كلّ هذه المعاني من أرومة عربية، أمَّا المِيل: ما يُجعل به الكحل في العين، أو آلة للجرَّاح يُسبر بها الجُرْح ونحوه، فهذا فارسي مُعرَّب، أُضيف إلى المعاني السابقة. (الصحاح: ميل، والمعجم الوسيط: ميل).

أمَّا كلمة الحُبُّ فهي مصدر للفعل: حَبَّ، وهو الوِداد، وهذه أرومة عربية، أمَّا الحُبُّ: وعاء الماء كالزِّير أو الجرَّة، فهي من كلمة فارسية ماثلت الكلمة العربية تمامًا، وأصلها في الفارسية: خُنْب. وأمَّا كلمة (العَرَبة): النَّهر الشديد الجاري، فهي بهذا المعنى عربية، أمَّا العربة بمعنى السيَّارة أو المَرْكبة، فهي من أصل تركي: عَرَبَهْ، وفي المعجم الوسيط هذان المعنيان، وبذلك تحقَّق فيها الاشتراك اللفظي عن طريق الاقتراض المعجمي.

٤- تداخل الصِّيغ الصرفية في العربية، في المشتقات والجموع والمصادر والأفعال، بمعنى أن تكون الصيغة واحدة، وتصلح لأكثر من وظيفة، ففي المشتقات لدينا صيغ تصلح أن تكون للفاعل والمفعول؛ كصيغة: فاعل، وفعيل، وفي الجموع قد تتفق صيغة صرفية مع أخرى في البناء وتصلح للمفرد ولجمع التكسير، وقد تتَّفق صيغة الفعل مع صيغة الاسم؛ كالنَّوَى، التي هي مفرد بمعنى البُعْد، والتي هي جمع نواة، وهذا التداخل يؤدِّي بالضرورة إلى وجود صيغة واحدة لها أكثر من معنى، فيظهر المشترك اللفظي. وهذه بعض الصيغ المتداخلة:

* صيغة فَاعِل: تدلَّ على من قام بالفعل؛ وتدلُّ أيضًا على النَّسب السَّماعي، فقولنا: فلانٌ صارمٌ، قد تعني أنَّه شجاع قاطع للأمور، وقد تعني: بائع الجِلْد، على النسب؛ لأنَّ الصَّرْم هو الجِلْد، كقولنا: فلان تامرٌ؛ أي بائع تَمْر.

* صيغة فاعول: تدلَّ على اسم الآلة، وتدلُّ أيضًا على المبالغة، فهي صيغة مبالغة سماعية، فقولنا: صاروخ، قد تعني الآلة، وقد تعني المبالغة في الصُّراخ؛ كالفاروق مثلًا.

* صيغة فَعِيل: تدلُّ على الفاعل، وتدلُّ على المفعول، أيضًا، فقولنا: شيطانٌ رجيمٌ، قد يكون اسم فاعل من رَجَم، أي قَذَف بوساوسه ونزغاته، وقد يكون من رُجِمَ؛ أي طُرِدَ من رحمة الله فهو مرجومٌ؛ أي مطرود، وكذلك قولنا: فلانٌ خليلٌ، قد يكون للفاعل؛ أي اتخذ غيره صديقًا له، وقد يكون للمفعول؛ أي اتخذه غيرُه صديقًا.

* صيغة فَعَّال: قد تكون للمبالغة، وقد تكون للنسب السماعي، فقولنا: فلانٌ تَوَّابٌ؛ قد تكون بمعنى كثير الثواب والإحسان إلى الآخرين، وقد تكون بائع الثياب؛ كقولنا: نجَّارٌ.

* صيغة فَعُول: قد تكون للمبالغة، وقد تكون للمفعول، فقولنا: فلانٌ رسولٌ، قد تكون بمعنى كثير الإرسال؛ كغفور، وقد تكون اسم مفعول سماعي بمعنى: مرسول، كذَلُول ورَكُوب.

* صيغة فُعَّل: تصلح أن تكون جمع تكسير للكثرة، وتصلح أن تكون صيغة مبالغة؛ كقولنا: رُحَّل، إمَّا أن تكون جمع: راحل، أو من هو كثير الترحال، وكذلك سُجَّد، وقُلَّب.

* صيغة فُعَّال: تصلح أن تكون جمع تكسير للكثرة، وتصلح أن تكون صيغة مبالغة سماعية؛ كقولنا: قُرَّاء، إمَّا أن تكون جمع:

قارئ، وإمَّا أن تكون بمعنى الرجل الكثير القراءة، ومثله: حُفَّاظ، وكُرَّام. وهكذا نجد تداخل الصيغ الصرفية سببًا من أسباب نشأة الاشتراك اللفظي في العربية.

* صيغة فُعُل: تصلح أن تكون للمفرد ولجمع التكسير، فمثال المفرد: طُنُب، وهو حَبْل الخباء أو السرادق، والجمع: أطناب، وفي الوقت نفسه: طُنُب جمع طِناب؛ ككُتُب وكِتاب، وكذلك: النُّصُب، مفرد والجمع: أنصاب، أو هي جمع نِصاب، وبذلك تحقَّق فيها الاشتراك اللفظي.

* حول المشترك اللفظي في اللغة انظر:

١- الصاحبي في فقه اللغة وسر العربية، لأحمد بن فارس.

٢- الأمالي، لأبي علي القالي.

٣- تصحيح الفصيح، لابن درستويه.

٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي.

٥- المشترك اللغوي، نظرية وتطبيقًا، د. توفيق محمد شاهين.

٦- المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم، د. عبدالعال سالم مكرم.

٧- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس.

٨- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس.

٩- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر.

١٠- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح.

١١- كلام العرب من قضايا اللغة العربية، د. حسن ظاظا.

١٢- الكلمة، دراسة لغوية معجمية، د. حلمي خليل.

١٣- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبدالتواب.

١٤- فقه اللغة وخصائص العربية، د. محمد المبارك.

١٥- الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم، د. محمد نور الدين المنجد.

٥- الترادف

الترادف: مصدر للفعل: ترادفَ، وترادف الشيءُ: تتابع، وكلُّ شيءٍ تبع شيئًا فهو رِدْفه، وقولهم: الليل والنهار: رِدْفان، لأن كلَّ واحد منهما يتبع صاحبه، وفلانٌ رِدْف فلانٍ؛ أي راكبٌ خلْفه على الدابَّة، وقوله تعالى: ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال ٩]؛ أى يأتون فوجًا بعد فوج، وقيل: متتابعين.

وأمَّا الترادف في الاصطلاح اللغوي فهو: دلالة عدَّة كلمات مختلفة على المعنى الواحد، نحو: الشَّمول والعُقار والخندريس والرَّاح والمُدامة والصَّهباء في الدلالة على الخمر، وفي تعريف للفخر الرازي يقول: الترادف هو الألفاظ المفردة الدَّالَّة على شيء واحد باعتبارٍ واحد. وقد عقد له ابن جني بابًا سمَّاه: بابٌ في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، وقد مثَّل له بالطبيعة والنحيتة والغريزة والنقيبة والضريبة والنحيزة والسجيَّة والطريقة والسَّجيحة والسَّليقة، وقال الشريف الجرجاني في تعريفه للترادف موضحًا الصلة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للكلمة: المُترادِف ما كان معناه واحدًا وأسماؤه كثيرة، وهو ضدّ المشترك، أخذًا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأنَّ المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه، كالليث والأسد.

والملاحظ أن مصطلح (الترادف) لم يُستعمل إلا في مرحلة متأخِّرة في نهاية القرن الرابع الهجري، وأول من استعمله أبو الحسن علي بن عيسى الرمَّاني (ت ٣٨٤ هـ) في كتابه (الألفاظ المترادفة)، كما ورد صراحةً عند أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في كتابه: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. وأمَّا قبل ذلك فعند سيبويه (ت ١٨٠ هـ) مثلًا: اختلاف اللفظيْن والمعنى واحد؛ نحو: ذهب وانطلق، وعند الأصمعي (ت ٢١٣ هـ): ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، وعند أبي عبيد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤ هـ): كتاب الأسماء المختلفة للشيء الواحد.

موقف العلماء من ظاهرة الترادف:

١- **منكرو الترادف:** يُعدُّ ابن الأعرابي (ت ٢٣١ هـ) أول من ذهب إلى إنكار الترادف في اللغة، فقد حكى عنه تلميذه ثعلب (ت ٢٩١ هـ) قوله: كلُّ حرفيْن أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كلِّ واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربَّما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله. وقوله أيضًا: الأسماء كلُّها لِعلَّةٍ، خصَّت العرب ما خصت منها، من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله. وقد تابعه في الإنكار تلميذه ثعلب، الذي رُوِي عنه أنَّه قال: إن كلّ ما يُظنُّ من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة، وكذا الخندريس والعُقار، فإن الأول باعتبار العتق، والثاني باعتبار عقر الدَّنِّ، لشدتها. ويُعدُّ ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) من منكري الترادف؛ إذ يقول في تصحيح الفصيح: ولا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأمَّا من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العر ب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها

المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلَّة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب، فقد أخطأوا عليهم في تأولهم ما لا يجوز في الحكمة، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بيَّنا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء. وممَّن أنكر الترادف أيضًا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، فيحكي أبو علي قائلًا: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وفي الحضرة جماعة من أهل اللغة ومنهم ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسمًا، فتبسَّم أبو علي، وقال: ما أحفظ له إلا اسمًا واحدًا، وهو السَّيف، قال ابن خالويه: فأين المهنَّد والصارم وكذا وكذا؟ قال أبو علي: هذه صفات، ويبدو أنَّ الشيخ لا يفرِّق بين الاسم والصفة.كما تابع أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) شيخه ثعلبًا في إنكار الترادف، إذ قال: ويُسمَّى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهنَّد والحسام، والذي نقوله في هذا أنَّ الاسم واحد هو السيف وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كلّ صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى، وقد خالف في ذلك قوم، فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيفٌ وعضْب وحسام، وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر، وكذلك الأفعال، نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع، قالوا: ففي (قعد) معنى ليس في (جلس)، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

ومن الذين أنكروا الترادف أيضًا أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، الذي وضع كتابًا قيِّمًا في الفروق اللغوية، صرَّح في مقدِّمته بإنكار الترادف، قائلًا: الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني

أن الاسم كلمة تدلّ على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرَّة واحدة فُعرِف فالإشارة إليه مرَّة ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي في اللغة بما لا يفيد. فإن أُشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أُشير إليه في الأول كان ذلك صوابًا، فهذا يدلُّ على أن كلّ اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة فإن كلّ واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر وإلَّا لكان الثاني فضلًا لا يحتاج إليه. وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان دالّين على معنى واحد؛ لأن في ذلك تكثيرًا للغة بما لا فائدة فيه.

وممَّن أنكر الترادف في القرآن الكريم خاصَّةً الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ)، وذلك في مقدِّمة كتابه (المفردات في غريب القرآن)، وذلك بقوله: وسوف أتبعُ هذا الكتاب – إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل – بكتابٍ يُنبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة، فبذلك يُعرف اختصاص كلّ خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته نحو ذكره ﷻ القلب مرَّة والفؤاد مرَّة والصدر مرَّة، ونحو ذلك ممَّا يعدُّه مَنْ لا يحقِّ الحق ويُبطل الباطل أنه باب واحد، فيظنّ أنه إذا فسَّر الحمد لله بقوله: الشكر لله، ولا ريب فيه بلا شك فيه، فقد فسَّر القرآن ووفَّاه التبيان.

وممَّن أنكر الترادف في القرآن الكريم أيضًا بنت الشاطيء (عائشة عبدالرحمن) في كتابها القيِّم: الإعجاز البياني في القرآن الكريم، تقول: وفيما أشتغل به على المدى الطويل من تخصص في الدراسات القرآنية، شهد التتبع الاستقرائي لألفاظ القرآن في سياقها أنه يستعمل اللفظ بدلالة معينة لا يؤديها لفظ آخر. وقد ضربت لذلك أمثلة من القرآن الكريم، نذكر منها:

* الرؤيا والحُلْم: ففي سورة يوسف يقول تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ

﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ ۖ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [يوسف ٤٣، ٤٤]. المعاجم تفسِّر الحُلْم بالرؤيا، فهل كان العرب الخُلّص في عصر المبعث بحيث يضعون أحد اللفظيْن بدلًا من الآخر، حين تحدَّاهم القرآن أن يأتوا بسورة من مثله، فيقال مثلًا: أفتوني في حلمي إن كنت للحلم تعبرون؟ ذلك ما لا يقوله عربي يجد حسّ لغته سليقةً وفطرة، ونستقرئ مواضع ورود اللفظين في القرآن فلا يترادفان. استعمل القرآن (الأحلام) ثلاث مرَّات، يشهد سياقها بأنها الأضغاث المهوشة والهواجس المختلطة، وتأتي في المواضع الثلاثة [يوسف ٤٣، ٤٤، الأنبياء ٥] بصيغة الجمع، دلالة على الخلط والتهوُّش لا يتميز فيها حلم من آخر. أمَّا الرؤيا فجاءت في القرآن الكريم سبع مرات، كلها في الرؤيا الصادقة، ولم ترد في القرآن إلا بصيغة المفرد، دلالة على التميُّز والوضوح والصفاء. كما أنها رؤيا الأنبياء القريبة من الوحي، كما في رؤيا إبر اهيم في الصافات ١٠٤، ١٠٥ ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ وفي رؤيا يوسف آية ٥ ، ١٠٠ ﴿يَٰبُنَىَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ﴾ وفي رؤيا النبي محمد ﷺ في سورتي الإسراء والفتح.

* آنَسَ وأبصر: ورد الفعل (آنس) في القرآن الكريم خمس مرَّات، منها أربع مرَّات في النار التي رآها موسى عليه السلام عندما سار بأهله بقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾ طه ١٠، والنمل ٧، والقصص ٢٩ (مرتين)، والمرَّة الخامسة في النساء ٦ ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ ، في المعاجم العربية: آنَسَ: أبصرَ، ولكننا نلاحظ أن العربي لا يستعمل آنس للإبصار فقط، وإنما يقول ذلك لما يبصره ويسمعه ويأنس به ويطمئن إليه، ففي الفعل (آنس) من المعاني المتعدِّدة ما لا يوجد في الفعل (أبصر).

٢- مؤيدو الترادف:

يرى معظم علماء اللغة أنَّ الترادف ظاهرة موجودة في العربية لا سبيل إلى إنكارها، بل عدَّه بعضهم من أهم مميزات العربية، ووسيلة من وسائل ثرائها وغناها، وقد وضع هؤلاء اللغويون رسائل لغوية مبكِّرة تدور حول موضوع واحد، رصدوا تحته الألفاظ التي تنتمي إليه، كأسماء الخمر، وأسماء الخيل، وأسماء القِداح، وأسماء الحجارة، وأسماء السحاب والرياح والأمطار، وأسماء الدواهي، وأسماء الأسد، وأسماء الحيَّة، وأسماء السيف، وأسماء الفضة والذهب، وأسماء الذّئب، وأسماء الكلب، وغيرها من المترادفات.

وأهم ما وصل إلينا من مؤلَّفات في الترادف هي:

١- كتاب ما اختلف لفظه واتفق معناه، للأصمعي (ت ٢١٣ هـ)، نشره د. مظفر سلطان في دمشق سنة ١٩٥١ م، ثم أعاد نشره د. ماجد الذهبي، في دمشق سنة ١٩٨٦م.

٢- رسالة في أسماء الريح، لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، نشرها المستشرق الروسي كراتشوفسكي في مجلة إسلاميكا، ثم أعاد نشرها د. حاتم الضامن في مجلة المورد العراقية سنة ١٩٧٤م، وذيَّلها بملحق يشتمل على فوائت أسماء الريح وصفاتها.

٣- كتاب الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى، للرمَّاني (ت ٣٨٤ هـ)، نشره محمد محمود الرافعي في القاهرة سنة ١٣٢١ هـ، ثم أعاد نشره د. فتح الله صالح المصري، عن دار الوفاء بالمنصورة سنة ١٩٨٧م.

٤- رسالة في أسماء الذئب، للصغاني (ت ٦٥٠ هـ)، طبعت في القاهرة سنة ١٣٢٠ هـ، وبالآستانة سنة ١٩١٤م بعناية المستشرق ريشر.

٥- الغادة في أسماء العادة، للصغاني (ت ٦٥٠ هـ)، حققه د. هلال ناجي، ونشره في مجلة المجمع العراقي سنة ١٩٨٠م.

٦- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، ابن مالك النحوي (ت ٦٧٢ هـ)، دراسة وتحقيق د. نجاة حسن عبدالله، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٧- المثلَّث ذو المعنى الواحد، لابن أبي الفضل البعلي (ت ٧٠٩ هـ)، حققَّه د. سليمان العايد، ونُشر في القاهرة سنة ١٤٠٧ هـ، ثم أعاد تحقيقه د. عبدالكريم عوفي، ضمن منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.

٨- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، لأبي جعفر الرعيني (ت ٧٧٩ هـ)، حقَّقه د. علي حسين البواب، ونشره في جدَّة، دار المنارة سنة ١٩٨٧م.

٩- لمجد الدين الفيروزبادي ثلاثة كتب وردت كثيرًا في كتب الدارسين لظاهرة الترادف، وهي: - ترقيق الأسل لتصفيق العسل . - الجليس الأنيس في أسماء الخندريس. - الروض المسلوف فيما له اسمان إلى الألوف.

١٠- التبرِّي من معرَّة المعرِّي، وهي منظومة للسيوطي (ت ٩١١ هـ) أحصى فيها أسماء الكلب، طُبعت في القاهرة سنة ١٩٤٤م، ضمن كتاب (تعريف القدماء بأبي العلاء)، بإشراف د. طه حسين.

١١- كتاب نُجْعة الرائد وشِرْعة الوارد في المترادف والمتوارد، لإبراهيم اليازجي، طُبع في بيروت سنة ١٩٠٤ م في مجلَّدَيْن.

١٢- قاموس المترادفات والمتجانسات، للأب رفائيل نخلة اليسوعي، طُبع في المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٥٧م.

١٣- معجم المعاني للمترادف والمتوارد والنقيض، نجيب إسكندر، طُبع في بغداد سنة ١٩٧١م.

*** أسباب حدوث الترادف في اللغة:**

سنذكر أهم الأسباب التي تؤدِّي إلى حدوث ظاهرة الترادف في اللغة، وهي:

١- ما يحدث في ألفاظ اللغة من قلب مكاني، يؤدي بالضرورة إلى وجود لفظين لمعنى واحد، فيُحكم بأن بينهما ترادف، فالفعل (جَذَب) له معنى واحد، وهو: شدَّ، ثم يُقلب هذا الفعل إلى (جبذ)، فيُحكم بأن بين الفعليْن: جَذَبَ وجَبَذَ ترادف، وهو ترادف وَهْمي منشؤه القلب المكاني، وقس على ذلك: اضمحلَّ وامضحلَّ، وأسير مُكلَّب ومُكبَّل، وسحاب مُكفهرّ ومكرهفّ، وطريق طَامِس وطَاسِم، وعَاثَ: إذا أفسد وعَثَا مثله، وطِبِّيخ وبِطِّيخ، وفي الحديث: كان النبي ﷺ يعجبه الطِّبِّيخ بالرُّطَب، وكعبره بالسيف وبعكره: إذا ضربه، والغَمْغمة والمَغْمغة: كلام لا يُفهم، ورجل خُنَافر وفُنَاخر: عظيم الأنف، والبتل والتَّبل: القطع، والكُرْسُف والكُرْفُس: القطن، وطَرْشَم الليل وطَرْمَش: إذا أظلم، وماءٌ عقٌّ وعُقَاق، وقُعٌّ وقُعَاع: شديد المرارة، وأَحْجَمْتُ عن الأمر وأَجْحَمْتُ، وفَطَسَ الرجلُ وطَفَس: إذا مات، وشبرقْتُ الثوب وشَرْبقته: إذا قطعته، ونَغَز الشيطان بينهم ونَزَغ، وكلامٌ حوشيّ ووحشيّ، والأوباش من الناس والأوشاب، ويَئِس وأَيِس، وأَنْعم النظر وأمعنه.

٢- ما يحدث في ألفاظ اللغة من إبدال صوتي يتمُّ بين الأصوات المتقاربة المخرج؛ كالتبادل الصوتي بين الأصوات الحلقية (أ. هـ. ع. ح. خ.

غ)، والأصوات اللهوية (ق. ك)، والأصوات الشفوية (ب. م. و. ف)... إلخ. ومن مظاهر الإبدال الصوتي بين الأصوات القريبة المخرج:

- الهمزة والهاء: الأَبْش والهَبْش: الجَمْع، يأشّ ويهشّ: يفرح، أراق وهَرَاق: سكب، بَدَأ وبَدَه، أضَّ وهَضَّ: كَسَر.
- الباء والميم: كَبَحَ وكَمَح: كَسَر، اطمأنَّ واطبأنَّ، الكَثَب والكَثَم.
- الدال والتاء: المدُّ والمتُّ، فَدَغه وفتغه: شرخه، هَرَدَ اللحم وهَرَتَه.
- الذال والثاء: الجثّ والجذّ: القطع، وجَذَا وجَثَا، وجَذْوة وجثوة.
- الصاد والسين: الصِّراط والسِّراط، المَغَص والمَغَس، الصُّعوط والسُّعوط.
- الثاء والفاء: الجدث والجدف: القبر، الجثْل والجفْل: النَّمل، ثار وفار.
- الحاء والهاء: التحريش والتهريش.

٣- الاقتراض المعجمي للألفاظ غير العربية مع وجود ألفاظ عربية، فيتجاور اللفظان: العربي والمعرَّب في الدلالة على شيء واحد، فقد اقترضت العربية من الفارسية: الدِّيباج، والإستبرق، والسُّندس، والقزّ، والقهز إلى جانب اللفظ العربي: الحرير، كما استعارت العربية من العبرية (اليمَّ) إلى جانب (البحر) العربي، وهاك بعض الألفاظ الأعجمية في مقابل العربية:

العربي	الأعجمي	العربي	الأعجمي	العربي	الأعجمي
العَبْهر	النرجس	المشموم	المِسْك	المِتْك	الأُتْرجّ
الصَّرَفان	الرَّصاص	السِّرطراط	الفالوذج	الفرصاد	التُّوث
المِنْحاز	الهَاوِن	الدَّجْر	اللوبياء	جماعة الخيل	القيروان
القَثَد	الخِيار	المِبْرَت	السُّكَّر	المرآة	السَّجَنْجل
السَّمْسَق	الياسمين	السَّفينة	البُوصيّ	الخُفّ	المَوْزَج
الصحراء	الدَّشْت	الحديقة	البُسْتان	الكتاب	السِّفْر
الذَّهَب	العَسْجَد	القائد	البطْريق	القرية	الكَفْر
الحظ	البخت	الباطل	البَهرج	الخمر	الإسفنط

٤- تداخل اللهجات العربية، وتعدُّد استعمال الألفاظ للمُسمَّى الواحد، وذلك بأن تضع إحدى القبائل اسمًا لمُسمًّى ما، ثم تأتي قبيلة أخرى فتضع للمُسمَّى نفسه اسمًا آخر، فيأتي جامع اللغة فيرصد اللفظين للمُسمَّى الواحد، ويحكم بوجود الترادف، وهذا ما ذكره ابن جنِّي في الخصائص قائلًا: وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا، كاستعمال عرب الشمال للسّكِّين، واستعمال عرب الجنوب للمُدْيَة، ويحدِّثنا الأصمعي أن أهل نجد كانوا يقولون للسَّعَفات اللواتي يلين القُلْبة: الخوافي، وأمَّا أهل الحجاز فيسمونها: العَوَاهِن. ويذكر ابن فارس في الصاحبي أن القحطانيين يُسمُّون الذئب: القُلُوب، ويُسمُّون الأصابع: الشناتر، ويُسمُّون الصديق: الخَلْم. ويحكي الجاحظ في البيان والتبيين أنَّ أهل مكة يُسمُّون القِدْر: بُرْمة، وأهل البصرة يسمونها قِدْرًا، وأهل مكة يُسمُّون البيت إذا كان فوق البيت:

عليَّة، على حين يُسمِّيها أهل البصرة: غرفة، وأهل مكة يُسمُّون الطَّلْع: الكافور، بينما يُسمِّيه أهل البصرة: الطَّلْع، وقد كان محمد بن المناذر البصريّ الشاعر (ت ١٩٨ هـ) يفخر على أهل مكة، لأن القرآن الكريم جاء موافقًا لاستعمالات البصريين؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ ﴾ [سبأ ١٣] و﴿ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ ﴾ [الزمر ٢٠] و﴿ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾ [الشعرا ١٤٨].

٥- كثرة استعمال صفات الأشياء، حتى تحوّلت هذه الصفات بكثرة الاستعمال إلى أسماء، فصارت مرادفة للأسماء، وهذا السبب هو الذي جعل للسيف مئة اسم، وللأسد خمسين اسمًا، وللحَجَر خمسين اسمًا، وللداهية مئة اسم، وللخمر مئة اسم، وللعسل ثمانين اسمًا، وهذا ما عناه أبو علي الفارسي عندما قال: إنه لا يحفظ للسيف إلا اسمًا واحدًا، هو السيف، فلما راجعه ابن خالويه قائلًا: وأين الحسام، والمهنَّد، والصارم، وكذا وكذا، قال أبو علي: هذه صفات وليست أسماء، وكأنَّ الشيخ؛ أي ابن خالويه لا يفرِّق بين الاسم والصفة، وقديمًا قال أبو حمزة الأصفهاني: إن كثرة أسماء الدواهي من الدواهي. ومن الصفات التي تحولت إلى أسماء مع كثرة الاستعمال: الجامع التي صارت مرادفة للمسجد، فقد كانت في الأصل صفةً للمسجد؛ يُقال: المسجد الجامع؛ أي الذي يجمع أهله، ثم مع كثرة الاستعمال، صارت وحدها مرادفة للمسجد، وكذلك: الحسام، كان في الأصل صفة للسيف؛ يقال: السيف الحسام، من الفعل: حَسَم، لأنه يحسم المعركة، ثم صار اسمًا للسيف. وقِس على ذلك: الصَّارم من الفعل: صَرَمَ، والبتَّار من الفعل: بَتَر، والقاضب من الفعل: قَضَبَ. فهذه الصفات تُنوسي فيها معنى الوصف فانتقلت إلى الاسمية، وصارت أعلامًا عليه يُستدل بها عند إطلاقها على السيف، فهي بمنزلة العبَّاس والحارث والحسن في تسمية أشخاص

بأعيانهم، وإنما أصل هذه الأعلام أوصاف، ثم نُقلت إلى العلمية عليهم. ومن هذا ما جاء في اللسان حول كلمتي: الحسنة، والسيئة، فهما في الأصل صفات؛ يقال: كلمة حسنة، وكلمة سيئة، وفِعْلة حسنة وفِعْلة سيئة، وقد كثر ذكرهما في الحديث، حتى صارتا من الصفات الغالبة، ومن ألفاظ الخمر التي ترادفت وأصلها صفات: الصَّهباء، سُمِّيت بذلك للونها الضارب إلى البياض، وكذلك الكُميْت، قال أبو حنيفة الدينوري: هو اسم لها علم وإن كان في أصله صفة، والكَمْتة في الأصل لونٌ بين السواد والحُمْرة. وكثيرًا ما تذكر كتب اللغة العديد من الأسماء المترادفة للأسد؛ كالليث والسبع، والهِزَبْر، والغضنفر، والعبَّاس، وأسامة، وقسورة، وحيدرة، والضيغم، والضِّرغام، والرِّيبال، ومعظم هذه الألفاظ إنما أُطلقت على الأسد لأوصاف فيه، ثم جرت مجرى الأسماء له، ويصدق هذا أيضًا على أسماء الذِّئب والكلب والحيَّة... إلخ.

ومن الصفات التي تحوَّلت إلى أسماء بكثرة الاستعمال وشيوعه قولهم:

- الراتب بمعنى الدائم، يُقال: الأجر الراتب؛ أي الدائم، ثم حُذف الموصوف؛ وهو الأجر، وبقيت الصفة دالَّة عليه، وصارت كلمة: الراتب بمعنى الأجر وحدها.

- الجياد: جمع جَواد؛ أي أصلٌ حَسَنٌ، يُقال: فرسٌ جوادٌ من خيل جياد، ثم حُذف الموصوف، وبقيت الصفة دالَّة عليه، وصارت الجياد دالَّة على الخيل، وتحوَّلت إلى اسم بعد أن كانت وصفًا. وقس على ذلك: الحليب، والنبيذ، والعجين، والجارية، والراحلة، فكل هذه الصفات صارت مرادفة لموصوفها المحذوف، وهي على الترتيب اللبن، الخمر، الدقيق، الأمة، الناقة.

أهمية الترادف في العربية:

- للترادف فوائد كثيرة في العربية، كالتوسُّع في التعبير، وتيسُّر النظم والنثر، إذ قد يصلح أحدهما للقافية والروي دون الآخر، ومنها تيسُّر أنواع البديع؛ كالتجنيس والتقابل وغيرها، فمثال السجع قولك: (ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت)، فإنه لو قيل بمرادف (ما فات) وهو (ما مضى) أو بمرادف (ما هو آت) وهو (ما هو جاءٍ) أو غيرها لما تحقَّق السَّجع، ومثال المجانسة قولك: (اشتر البُرّ، وأنفقه في البِرِّ)، فإنه لو أتى بمرادف الأول، وهو (الحنطة)، و بمرادف الثاني، وهو (الخير) لفاتت المجانسة.

- ومن فوائده أيضًا كثرة الوسائل والطرق التي يمكن أن يخبر بها المرء عمَّا في نفسه، فإنه ربما نسي أحد اللفظين المترادفين، أو عسر عليه النطق به، فقد كان واصل بن عطاء زعيم المعتزلة ألثغ في حرف الراء، فلم يُحفظ عنه أنه نطق بحرف الراء، ولولا المترادفات أعانته على قصده لما قدر على ذلك.

- وأبعد من هذا مدى في فائدة الترادف أن فحول الشعراء والكُتَّاب يُلْبسون كل معنى من المعاني ثوبًا من الألفاظ يناسبه ويلائمه ويبرز جماله الفني، ولكلّ غرض من أغراض الكلام ألفاظ خاصة يختارونها دون غيرها؛ لتُظهر هذا الغرض في أجمل صوره، وأروع ألوانه؛ ففي الحماسة والفخر يعمدون إلى اللفظ الجزل، والكلم الفحل، فهنا يُقال: الكلكل والحيزوم، ولا يقال الصدر، ويُقال الغضنفر، ولا يقال الأسد، ويُقال: الشذْقميات، ولا يُقال النوق، ويقال الصَّمصام ولا يُقال: السيف، أما في الغزل والعتاب مثلا فيعمدون إلى الرقة والسهولة، فترى الألفاظ الدَّمِثة الشافَّة الهيِّنة اللطيفة، التي تكاد تمتزج بالهواء، وتسيل مع الماء. فالترادف إذن هو الذي فسح المجال أمام البلغاء ليختاروا من كلّ طائفة من المترادفات كلمة تلائم غرضهم، وتتفق مع النسج الذي أرادوه.

حول ظاهرة الترادف في العربية انظر:

١- الخصائص، لابن جني.
٢- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي.
٣- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس.
٤- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس.
٥- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح.
٦- فقه اللغة، د. علي عبدالواحد وافي.
٧- دراسات في فقه اللغة، د. محمد الأنطاكي.
٨- فقه اللغة وخصائص العربية، د. محمد المبارك.
٩- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان.
١٠- كلام العرب من قضايا اللغة، د. حسن ظاظا.
١١- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبدالتواب.
١٢- الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي.
١٣- الترادف، علي الجارم، مجلة المجمع جـ١.
١٤- المترادف في اللغة، لمحمد الطاهر بن عاشور، مجلة مجمع اللغة العربية، جـ٤.
١٥- الترادف، خليل السكاكيني، مجلة المجمع، جـ٨.
١٦- الإعجاز البياني في القرآن الكريم، لعائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ).
١٧- الترادف في القرآن الكريم، د. محمد نور الدين المنجَّد.

١٨- الترادف في اللغة، د. حاكم مالك لعيبي.

١٩- الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى، لأبي الحسن الرمَّاني.

٦- الأضداد

تعريف الأضداد:

لعلَّ قطربًا (ت ٢٠٦ هـ) محمد بن المستنير أول من أشار إلى ظاهرة الأضداد في العربية، بقوله: «ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنييْن فصاعدًا ما يكون متضادًّا في الشيء وضدّه»، وكان أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) هو أول من عرَّف الأضداد تعريفًا أزال عنها كلَّ إبهام بقوله في صدر كتابه «الأضداد في كلام العرب»: الأضداد: جمع ضِدّ، وضِدُّ الشيء: نقيضه وما نَافَاه؛ نحو: البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجُبْن، والخير والشرّ، وليس كلّ ما خالف الشيء ضدًّا له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليسا ضدّين، وإنما ضدُّ القوة الضعف، وضدّ الجهل العلم، فالاختلاف أعمّ من التضاد، إذ كان كلّ متضادّيْن مختلفيْن، وليس كلّ مختلفيْن ضِدّيْن[1].

أمّا الأضداد في الاصطلاح اللغويّ فهي الألفاظ التي يدلّ الواحد منها على معنييْن متضادّيْن؛ كالجَلَل: للعظيم واليسير، والمولى: للسيِّد والعَبْد، والقانع: للسائل والراضي، والجَوْن: للأبيض والأسود، والقُرْء: للطُّهْر والحيض، والصَّريم: لليل والنهار، والصارخ: للمُغيث والمستغيث.

(١) الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي ٣٣.

موقف اللغويين من الأضداد:

١- المؤيدون لهذه الظاهرة:

أكثر اللغويين يؤيدون وجود هذه الظاهرة في العربية، وقد انبرى فريق منهم لرصدها ووضع مُصنَّفات فيها، وهم على الترتيب التاريخي:

١- قطرب (أبو علي محمد بن المستنير) (ت ٢٠٦ هـ)، وقد نشر كتابه المستشرق الألماني هانس كوفلر في مجلة (إسلاميكا) سنة ١٩٣١م، وأعاد نشره د. حنا حدَّاد في الرياض سنة ١٩٨٤م.

٢- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُريب (ت ٢١٣ هـ)، وقد نشره المستشرق الألماني أوجست هفنر ضمن كتاب (ثلاثة كتب في الأضداد) في بيروت سنة ١٩١٣م.

٣- التَّوَّزي، أبو محمد عبدالله بن محمد (ت ٢٣٣ هـ)، وقد نشره د. محمد حسين آل ياسين في بغداد في مجلة المورد، العدد الثالث، المجلد الثامن/ ١٩٧٩م.

٤- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب (ت ٢٤٤ هـ)، وقد نشره أوجست هفنر ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، في بيروت، سنة ١٩١٣م.

٥- أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ)، وقد نشره أوجست هفنر ضمن ثلاثة كتب في الأضداد (الأصمعي والسجستاني وابن السكيت)، ثم أعاد نشره منفردًا د. محمد عودة أبو جريّ في القاهرة سنة ١٩٩٤م.

٦- أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، نشره المستشرق هوتسيما في ليدن سنة ١٨٨١م، ثم أعاد نشره محمد أبو الفضل إبراهيم في الكويت سنة ١٩٦٠م.

٧- أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ)، وقد نشره في دمشق د. عزة حسن سنة ١٩٦٣م.

٨- ابن الدهَّان، سعيد بن المبارك (ت ٥٦٩ هـ)، نشره الشيخ محمد حسن آل ياسين في النجف سنة ١٩٥٢م.

٩- الصغاني، الحسن بن محمد (ت ٦٥٠ هـ)، نشره أوجست هفنر ذيلًا لكتابه: ثلاثة كتب في الأضداد، ثم نشره د. محمد عبدالقادر أحمد في القاهرة سنة ١٩٨٩م.

١٠- عبد الهادي نجا الإبياري (ت ١٣٠٥ هـ)، واسم كتابه: دورق الأنداد في نظم أسماء الأضداد، مصوَّر بدار الكتب المصرية.

*** أسباب التأليف في الأضداد:**

كان الاستلطاف سببًا في ظهور أول كتاب خاص بالأضداد، وهو كتاب الأضداد لقطرب، الذي صرَّح في مقدِّمته: وإنما خصصناه بالإخبار عنه لقلته في كلامهم ولظرافته. وسرعان ما تغيّر هذا السبب الذي تحوَّل عند أبي حاتم السجستاني إلى سبب ديني؛ بقوله: حملنا على تأليفه أنا وجدنا من الأضداد في كلامهم والمقلوب شيئًا كثيرًا، فأوضحنا ما حضر منه، إذ كان يجيء في القرآن الكريم (الظنّ) يقينًا وشكًّا، و(الرجاء) خوفًا وطمعًا، وهو مشهور في كلام العرب، وضد الشيء خلافه وغيره، فأردنا أن يكون لا يرى مَنْ لا يعرف لغات العرب أنَّ الله – عزَّ وجلَّ حين قال: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ ﴾ مَدَحَ الشاكِّين في لقاء ربهم، وإنما المعنى يستيقنون. وكذلك في صفة من أُوتي كتابه بيمينه من أهل الجنَّة ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّى ظَنَنتُ ﴾ يريد : إني أيقنتُ، ولو كان شاكًّا لم يكن مؤمنًا. وأمَّا قوله تعالى: ﴿ قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ فهؤلاء

شُكَّاكٌ كُفَّار[1].

وفي القرن الرابع الهجري عدَّ الشعوبيون ظاهرة الأضداد نقيصة في لغة العرب فانبرى ابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) للردّ عليهم، قال في مقدِّمة كتابه «الأضداد»: هذا كتاب ذِكْر الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤدِّيًا عن معنييْن مختلفيْن، ويظنُّ أهل البِدَع والزَّيْغ والإزراء بالعرب أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم، وقلَّة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم»، فردَّ ابن الأنباري عليهم قائلًا: إنَّ كلام العرب يصحِّح بعضه بعضًا، ويرتبط أوله بآخره، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادَيْن؛ لأنه يتقدَّمها ويأتي بعدها ما يدلُّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلُّم والإخبار إلا معنى واحد، فمن ذلك قول الشاعر:

كلُّ شيءٍ ما خَلا الموتَ جَلَلْ والفَتى يَسْعى ويُلْهِيه الأَمَلْ

فدلَّ ما تقدَّم قبل «جلل» وتأخُّر بعده على أن معناه: كلُّ شيء ما خلا الموت يسير، ولا يتوهَّم ذو عقل وتمييز أن «الجلل» ها هنا معناه «عظيم»[2].

ومَجْرى حروف (ألفاظ) الأضداد مجرى الحروف (الألفاظ) التي تقع على المعاني المختلفة، وإن لم تكن متضادة، فلا يُعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدَّم الحرف (اللفظ) ويتأخَّر بعده ممَّا يُوضح تأويله، أنشد ثعلب:

إذا ما قِيل أيُّ الناس شرٌّ فشرُّهُم بنو يتَلمَّظانِ

جعل «يتلمَّظان» اسمًا لرجل، دلَّ السِّياق على ذلك.

(١) الأضداد، لأبي حاتم السجستاني ٧٩.
(٢) الأضداد، لابن الأنباري ٢.

٢- المنكرون للأضداد:

لا نعلم أحدًا أنكر هذه الظاهرة بشكل واضح وصريح سوى ابن دَرَسْتُويه (أبو محمد عبدالله بن جعفر) (ت ٤٣٧ هـ) الذي قال في كتابه «تصحيح الفصيح»: النَّوْء: الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكواكب: قد ناء، إذا طلع فهو ينُوء، وقد قيل للجارية الممتلئة اللحيمة إذا نهضت: قد ناءت، وقد ناء بحمله: إذا نَهَض، ومنه قوله – عزَّ وجلَّ – ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾. وقد زعم قوم من اللغويين أنَّ النَّوْء: السُّقوط أيضًا، وأنه من الأضداد، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في «إبطال الأضداد»، وليس هذا موضع ذكره[1].

أمَّا بقية القدماء فإنهم يقرّون بوجود هذه الظاهرة في العربية، وإن اختلفوا في تفسيرها، أو في عدد الألفاظ التي تندرج تحتها ما بين مُوسِّع لها ومُضيِّق.

*** موقف المستشرقين من الأضداد:**

كتبَ عدد من المستشرقين عن ظاهرة الأضداد في اللغات السامية بصفة عامَّة، وفي اللغة العربية بصفة خاصَّة، وأهم بحث كتبه المستشرقون ما كتبه الألماني ڤايل Gweil في دائرة المعارف الإسلامية تحت مادة «أضداد»، وقد كتب الأستاذ عبدالفتاح بدوي تعليقًا مهمًّا على ڤايل، وقد ذكر ڤايل في بحثه اللغويين القدامى الذين ألَّفوا في الأضداد، كما ذكر المنكرين لهذه الظاهرة، وقام بتفسير سبب هذه الظاهرة في العربية بصفة خاصَّة، وفي اللغات السامية بصفة عامَّة، وأكَّد وجود هذه الظاهرة في اللغات عمومًا، وجاء تعليق عبدالفتاح بدوي، ليضع مزيدًا من التفسيرات

(١) تصحيح الفصيح ١٨٥.

لهذه الظاهرة، وينتهي ڤـايل إلى أن الأصل في الأضداد لمعنى واحد هو الذي يظهر من خلال سياق الكلام. كذلك ما كتبه المستشرق الألماني تيودور نولدكه عن الأضداد، ونشره في ستراسبورج سنة ١٩١٠ هـ، وقد تعرَّض فيه للأضداد في اللغات السامية عامَّة.

*** أسباب نشوء الأضداد:**

١- **تداخل اللهجات العربية** سببٌ لنشأة الأضداد، فإذا وقع اللفظ على معنيين متضاديْن فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكنَّ أحد المعنيين لحيٍّ من العرب، والمعنى الآخر لحيٍّ غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، فالجوْن: الأبيض في لغة حيٍّ من العرب، والجون الأسود في لغة حيٍّ آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر[١].

قال ابن دريد: الشَّعْب: الافتراق، والشَّعْب: الاجتماع، وليس من الأضداد، إنما هي لغة قوم. وقال أبو عمرو الشيباني: الساجد في لغة طيئ: المنتصب، وفي لغة سائر العرب: المنحني، وقال أبو زيد الأنصاري: السُّدفة في لغة تميم: الظلمة، والسُّدفة في لغة قيس: الضوء. وقال أيضًا: لمْتُ الشيء: إذا كتبْتَه في لغة بني عقيل، وسائر قيس يقولون: لمْتُه: محوته. والفعل : ثِبْ عند عرب الشمال يعني: اقفز، وعند عرب الجنوب يعني: اجلس، وما قصة مَلك ظِفار ببعيد، والسَّامد بلغة طيئ: الحزين، وبلغة أهل اليمن: اللاهي. وقال الأصمعي: القُرْء عند أهل الحجاز: الطُّهر، وعند أهل العراق: الحيض، وقال أبو حاتم السجستاني: العُنْوة: عند أهل الحجاز الطاعة، وسائر العرب: القهر. وقال الأصمعي: المُشايح في لغة

(١) الأضداد لابن الأنبارى ١٠٣.

هُذيل: الجادُّ، وفي لغة أهل نجد: المُحاذر. وقال: المُقوَّر في لغة الهلاليين: السمين، وفي لغة غيرهم: المهزول، والعَيِّن: القربة الجديدة في لغة طيئ، وفي لغة غيرهم: القربة الخَلَق.

٢- **الاتساع الدلالي** للفظ وعموم معناه الأصلي، بحيث يشتمل على معنى الشيء وضده، فكلمة الذَّفَر تعني حدَّة الريح في الطيب والنتن جميعًا، فاستعملها العرب مرَّة للريح الطيبة، ومرَّة أخرى للريح المنتنة، وصارت من الأضداد، على الرغم من اشتمال المعنى الأصلي على الاثنين معًا. قال ابن الأنباري: إذا وقع اللفظ) على معنيين متضادَيْن فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع، فمن ذلك: الجَلَل: اليسير، والجلل: العظيم؛ لأن اليسير قد يكون عظيمًا عند ما هو أيسر منه، والعظيم قد يكون صغيرًا عند ما هو أعظم منه، والبعض يكون بمعنى البعض والكلّ؛ لأن الشيء كلَّه قد يكون بعضًا لغيره، والظنُّ يكون بمعنى الشك والعلم؛ لأن المشكوك فيه قد يُعلم بعد ذلك، كما قيل: راجٍ: للطامع في الشيء، وراجٍ: للخائف؛ لأن الرجاء يقتضي الخوف؛ إذا لم يكن صاحبه على يقين، قال تعالى ﴿ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ ؛ أي: وتخافون من الله ما لا يخافون. وكذلك «المأتم» تعني اجتماع النساء في الخير والشرّ والفرح والحزن وصارت من الأضداد، وكلمة «الطَّرَب» معناها الأصلي: خِفَّةٌ تصيب الرجل، لشدَّة السرور أو لشدَّة الجزع، قال ابن الأنباري: الطرب ليس هو الفرح ولا الحزن، وإنما هو خِفة تلحق الإنسان في وقت فرحه وحزنه. وكلمة «الصَّريم» تُطلق على الليل والنهار، وعُدَّت من الأضداد، ومعناها الأصلي هو القَطْع من الفعل: صَرَمَ، وذلك لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل. وكذلك كلمة «الصارخ» التي تطلق على المُستغيث والمُغيث، وعُدَّت من الأضداد؛ لأن معناها الأصلي هو الصُّراخ،

وإنما أُطلقت على المستغيث؛ لأنه يصرخ بالاستغاثة، وعلى المُغيث؛ لأنه أيضًا يصرخ بالإغاثة. وكذلك كلمة «النطفة» التي تُطلق على الكثير والقليل من الماء، معناها الأصلي: الماء عامَّة، ثم صارت من الأضداد بعدما أُطلقت مرَّة على القليل من الماء، ومرَّة أخرى على الكثير منه.

- الفعل اشترى يُطلق على البيع والشراء، ودلالته على الشراء قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم ﴾ ، وأمَّا دلالته على البيع قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ ، وإنما صارت الكلمة تجمع بين الضديْن، لأنَّ كلًّا من البائع والمشترى يبادل الآخر بشيء، فهذا يعطي شيئًا والآخر يبادله شيئًا آخر، فصارت الكلمة تدلُّ على الشيء وضده معًا.

- الفعل أَسَرَّ يُطلق على الخفاء والإظهار، وأصل معناه: الإخفاء من السِّرِّ، أمَّا إطلاقه على الإظهار في قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾ ؛ أي أظهروا. وأمَّا بمعنى أخفى فقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ ؛ أي كتموا، وقد استدلَّ المفسرون على أنَّ «أسرَّ» بمعنى «أظهر» بقول الفرزدق:

ولمَّا رأى الحـجَّاجَ جـرّدَ سـيفَه أسرَّ الحَروريُّ الذي كان أَضْمَرا

أي أظهر الحَروريّ وهو واحد الحَروريَّة، وهم الخوارج.

٣- **التفاؤل** الذي كان يعيشه الرجل العربي انعكس على ألفاظ اللغة، فدفعه إلى استعمال ألفاظ على عكس معناها تمامًا؛ ليعكس في داخله الأمل في حياةٍ آمنة مستقرَّة في صحراء قاحلة وحياة مُجدبة، فسمَّى الصحراء: المفازة على سبيل التفاؤل على معنى: المهلكة، قال الأصمعي: سُمِّيت مفازة

على جهة التفاؤل لمن دخلها بالفوز، كما قيل للأسود: أبو البيضاء، وقيل للعطشان: ريَّان.

- السليم: أطلقها الرجل العربي على اللَّديغ؛ تفاؤلاً بسلامته وبُرئه من علَّته، فصارت من الأضداد تُطلق على السليم الذي هو معناها الأصلي ثم أُطلقت على اللَّديغ الذي لدغته الحيَّة؛ تفاؤلاً بشفائه.

- الناهل: أطلقها الرجل العربي على العطشان؛ تفاؤلًا، ومعناها الأصلي هو الريَّان، من الفعل: نَهَل؛ أي ارتوى.

- أبو البيضاء، أُطلقت على الرجل الأسود؛ تفاؤلًا، وأشهر من كُنِّي بذلك كافور الإخشيدي، وكان عبدًا أسود، قال المتنبي:

ولا توهَّمْتُ أنَّ الناسَ قد فُقِدُوا وأنَّ مثلَ أبي البيضاء موجودُ

قال البرقوقي: كنَّاه بأبي البيضاء سخريةً منه، والأصل فيه للتفاؤل.

- البصير: تطلق على الأعمى والمبصر، والمعنى الأصلي للمبصر، أمَّا إطلاقها على الأعمى فهو من باب التفاؤل بصحة البصر.

- الحافل: تُطلق على الضرع الممتلىء والضرع الخالي، يُقال: ناقة حافل: إذا ذهب اللبن من ضرعها، فلم يبق منه إلا اليسير، وناقة حافل: إذا امتلأ ضرعها باللبن[1].

- المسجور: تُطلق على المملوء والفارغ، وأصل معناها: الكوب المملوء، وإطلاقها على الفارغ؛ تفاؤلًا بامتلائه، كما يُقال في الريف المصري: (خذ الملآن)، ويقصد: خذ الكوب الفارغ من الشراب، وإنما قال الملآن؛ تفاؤلًا بأن يظل صاحب البيت في نعمة وخير.

(١) أضداد ابن الأنباري ٢٨٢، وأضداد أبي الطيب ١٥٧.

- المُفْرَح: تُطلق على المسرور والحزين المثقل بالدَّيْن، والمعنى الأصلي مشتق من الفَرَح؛ وهو السرور، أمَّا إطلاقه على الحزين المُثْقَل بالدَّيْن فهو على التفاؤل بأن يفك الله دينه فيفرح.

- القافلة: تطلق على الجماعة المسافرة أو العائدة من السفر، وإنما سُمِّيت قافلة تفاؤلًا بالقفول؛ وهو الرجوع.

٤- **التهكُّم والسُّخرية** من الوسائل التي قد يلجأ إليها الرجل العربي في قلب دلالة اللفظ إلى ضده أو نقيضه؛ كقولهم للجاهل إذا استهزءوا به: يا عاقل، فصارت كلمة «العاقل» من الأضداد، تُطلق في الأصل على العاقل، وأمَّا إطلاقها على الجاهل فهو على سبيل التهكم والسخرية.

- التعزير: تُطلق على التعظيم والتأديب، وأصل معناها: التعظيم، ومنه قوله تعالى: ﴿ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ ، ثم أُطلق التعزير على نوع من التأديب والتعنيف واللوم، فالتعزير لون من ألوان العقوبة في الفقه الإسلامي، يأتي بعد الحدِّ.

ومن ذلك قول القطامي:

أَلَا بَكَرَتْ مَيٌّ بغيرِ سَفاهةٍ تُعاتبُ والمودودُ ينفعُه العَزْرُ

أراد: ينفعه اللوم.

- التقريظ: تُطلق على المدح والذمّ، وأصل معناها المدح، من الفعل: قرَّظ؛ أي مدح، أمَّا إطلاقها على الذمِّ فمن باب التهكم والسخرية.

- القشيب: تُطلق على الثوب الجديد والثوب الخَلَق، وأصل معناها: الثوب الجديد، وأمَّا إطلاقها على الثوب الخَلَق فمن باب السخرية والتهكم. وممَّا ورد من التهكم والسخرية في القرآن الكريم قوله تعالى

عن أبي جهل ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ ، وقول الكفَّار لشعيب: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ سخريةً منه، وقوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ، فقد جعل – عزَّ وجلَّ – العذاب مُبَشَّرًا، ولا تكون البشارة إلا في الخير، وقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ ، والنُّزُل لغةً: هو الذي يقدَّم للنازل تكرمةً له قبل حضور الضيافة، وقوله تعالى: ﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴾ ، فالظلّ من شأنه الاسترواح واللطافة، وهم لا يستأهلون الظلّ الكريم.

– الطاعم الكاسي: تُطلق على من يُطعم ويكسو، وتُطلق أيضًا على المُطعوم المكسوّ، وذلك في قول الشاعر ساخرًا هاجيًا:

دع المكارم لا ترحـل لبغيتها واقعد فأنت الطاعم الكاسي

أراد: المطعوم المكسوّ.

٥– **الخوف من الحسد** قد يدفع الرجل العربي إلى استعمال اللفظ على نقيض ما وُضع له، فيطلق على المهرة الجميلة: الشَّوْهاء، من التشويه والقبح، درءًا للعيْن وخوفًا من الحسد، وقد فطن إلى هذا أبو حاتم السجستاني فقال: لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء إلا مخافة أن تصيبها عين.

– الأعور: أطلقها العربي على الحديد البصر، ومعناها الأصلي مَنْ ذهبت إحدى عينيه، وإطلاقها على الحديد البصر، خوفًا من الحسد، كما سمَّى العربُ الغرابَ: أعور، لحدّة بصره، وكان الصحابي الجليل سعيد بن زيد – أحد العشرة المبشَّرين بالجنة – يلقَّب بالأعور؛ لحدَّة بصره. وقال الحطيئة في الغراب:

ويُمسِي الغرابُ الأعورُ العينِ واقعًا مـع الذِّئْبِ يَعْتَسَّـانِ نَاري ومِفْـأَدِي

- البَلْهاء: أطلقها الرجل العربي على المرأة الكاملة العقل، وأصل معناها نقصان العقل وفساد الاختيار والتمييز، وما تسمية المرأة العاقلة بالبلهاء إلا اتقاءً لشرِّ الحسد وفرارًا من العين.

- الخشيب: أُطلقت على السيف الصقيل الحادّ، وأصل معناها: الخشب، وما تسمية السيف بهذا الاسم إلا خوفًا من الحسد.

- القبيحة: اسم أطلقه أحد خلفاء العرب في الأندلس على واحدة من جواريه؛ لشدَّة حُسْنها وجمالها.

- ويذكر ابن الأعرابي أن امرأة من البادية كان لا يبقى لها ولد، فقيل لها: نَفِّري عنه، فسمَّته قُنْفذًا، وكنَّته أبا العدَّاء، فعاش.

٦- **التغير الصوتي** بين كلمتين لها معنيان متضادان حتى تصير الكلمتان كلمة واحدة لها معنيان متضادان، فالفعل: لَمَقَ الذي بمعنى: كتب ومحا، تداخل مع الفعل: نَمَق بمعنى: كتب، فصار الفعلان: لَمَق، ونَمَق فعلًا واحدًا: لَمَق، وحمل دلالتين متضادتين، والتبادل الصوتي بين اللام والنون معروف عند العرب في اللهجات القديمة والحديثة؛ مثل: إسماعيل وإسماعين، وبرتقال وبرتقان... إلخ.

وأمَّا الفعل: تَلَحْلَح الرجلُ: إذا أقام في الموضع وثبت، وتلحلح: إذا زال وذهب، من الأضداد، ولكنَّ المعنى الثاني كان في الأصل لكلمة أخرى؛ هي: تحلْحل، ثم حدث لها قلب مكاني كما في: جذب وجبذ وعاث في الأرض وعثا، فصارت كلمة واحدة لها معنيان متضادان[1].

- الفعل ضَاعَ بمعنى: غاب وفُقد، والفعل ضاع أيضًا: بمعنى ظهر

(١) الأضداد لابن الأنباري ٢٣٦.

واستبان، والمضارع للفعل الأول: يضيع، والمضارع للفعل الثاني: يضوع، فالأول يائي والثاني واوي، يظهر ذلك في المضارع، أما الفعل الماضي: ضاع فيحتمل الدلالتين المتضادتين معًا[1].

- الضَّنين: تُطلق على البخيل وعلى المتَّهم، من الأضداد كما ذكر أبو حاتم السجستاني، وإطلاقها عى البخيل فهذا معناها الأصلي، وأمَّا إطلاقها على المتهم فقد جاء من كلمة أخرى، وهي: الظَّنين؛ بالظاء من الفعل: ظنَّ، ثم حدث تبادل صوتي بين الظاء والضاد، فصارت: الضنين؛ بالضاد تحمل المعنيين وصارت من الأضداد بسبب الإبدال الصوتي بين الضاد والظاء وهو تبادل معروف قديمًا وحديثًا.

٧- تداخل الصيغ الصرفية بحيث تدلَّ الصيغة الواحدة على الفاعل والمفعول معًا، كالصِّيغ الصرفية الآتية:

- صيغة فَعول: بمعنى فاعل مثل: شكور وغفور وكفور، وبمعنى مفعول مثل: رسول؛ بمعنى مُرْسَل، وناقة سَلُوب؛ أي مسلوبة الولد، أما الألفاظ التي تحتمل الاثنين معًا: ذَعُور: ذاعر ومذعور، رَكوب: راكب ومركوب، زَجُور: زاجر ومزجور، الأكولة: الآكلة والمأكولة.

- صيغة فعيل: بمعنى فاعل مثل: سميع وعليم وقدير، وبمعنى مفعول مثل: قتيل وجريح وصريع وطريد، بمعنى مقتول ومجروح ومصروع ومطرود، أمَّا ما يحتمل المعنيين: الغريم: الدائن والمدين، والقنيص: القانص والمقنوص، والتبيع: التابع والمتبوع، الكَريّ: المكترِي والمكترَى.

- صيغة فاعل، قد تدلُّ على الفاعل والمفعول معًا، كما في قوله تعالى:

(١) الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب ٢٨٩.

﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ أي في عيشة مرضيَّة. وقوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ ؛ أي لا معصوم، وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ ؛ أي مأمونًا، وقوله تعالى: ﴿ جُثِيًّا دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ ؛ أي مدحوضة، وقوله تعالى: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ ؛ أي مدفوق.

وقولهم: هذا أمرٌ عارفٌ؛ أي معروف، والعارف أيضًا الذي يعرف. قاله قطرب، وقولهم: ناقة عائذ، وهي التي معها ولدها يعوذ بها، فهو لفظ (فاعل) بمعنى (مفعول). والزاهق: الميِّت، والزاهق السمين الذي حَسُنت حاله، من الأضداد يصلح للفاعل والمفعول.

- صيغة (مُفْتَعِل) و(مُفْتَعَل) من الفعل الأجوف ومضعَّف الثلاثي، مثل: مُبتاع، ومُختار، ومُغتاب، ومُجتاح، ومُرْتاع، ومُنْهَار. ومُرْتَدٌّ، ومُختصٌّ، ومُعتزٌّ، ومُبتزٌّ، ومختلٌّ، ومُعتدٌّ. فكلمة (مختار) تصلح أن تكون اسم فاعل واسم مفعول، وسياق الجملة هو الذي يحدِّد، فقولنا: محمدٌ رسولُ الله ﷺ مُختار من ربِّه، فمختار في الجملة اسم مفعول، أمَّا قولنا: المرء مختار بين الكفر والإيمان، فمختار في الجملة اسم فاعل.

*** نماذج من الأضداد في القرآن الكريم:**

- **الأُمَّة**: تُطلق على الواحد وعلى الجماعة فدلالتها على الواحد قوله: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ؛ أي صنفًا واحدًا في الضلال، فبعث الله النبيين، وأمَّا دلالتها على الجماعة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ قال الراغب الأصفهاني: أي يقوم مقام جماعة في عبادة الله وخصال الخير.

- الفعل: **أخفى** بمعنى: أَظْهَر وكَتَم، وقد ذهب الفرَّاء إلى أن (أخفى) بمعنى أظهر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ أي أُظْهرها؛ أي أنها من صحة وقوعها وتيقُّن كونها تكاد تظهر، ولكن تأخرت إلى الأجل المعلوم.

- الفعل: **عسى** يكون يقينًا مرَّة ورجاءً مرَّة أخرى، فدلالته على اليقين قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ وأمَّا دلالته على الرجاء قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ ﴾؛ أي كونوا راجين في ذلك.

- المَوْلى: تُطلق على السيِّد وعلى العَبْد، وتُطلق على المُنْعِم وعلى المُنْعَم عليه، فالمولى بمعنى السيِّد قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ ﴾ وبمعنى الخادم قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ ﴾.

- (وحَسِبْتُ) حرفٌ من الأضداد، يكون بمعنى الشكّ، ويكون بمعنى اليقين، قال الله ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ﴾ [المائدة ٧١]، فحسبوا ها هنا من باب الشك.

- (وعَسْعَسَ) حرفٌ من الأضداد، يكون بمعنى أَقْبَلَ، وبمعنى أدْبَر، قال الفرَّاء في قول الله - ﷻ : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ [التكوير ١٧]، أجمع المفسرون على أنَّ معنى (عسعس): أدبر، وحُكي عن بعضهم أنه قال: عَسْعَسَ: دنا من أوله وأظلمَ.

- (وقَسَطَ) حرفٌ من الأضداد، يُقال: قَسَطَ الرجلُ إذا عَدَلَ، وقَسَطَ: إذا جَارَ، قال تعالى ﴿ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [الجن ١٥]، أراد الجائرين، ويُقال: أقسط الرجلُ بالهمزة إذا عدل لا غير، قال الله - ﷻ - ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة ٤٢].